التآمر الامريكي- البريطاني في اسقاط حكومة عبد الكريم قاسم
١٤ تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣م
(دراسة وثائقية)

أ.م.د.أركان مهدي عبد الله
دكتوراه تاريخ حديث ومعاصر
المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الأشرف
mahdearkan76@gmail.com؛

الملخص:

تناول البحث موضوع التآمر الامريكي-البريطاني في اسقاط حكومة عبد الكريم قاسم ١٤ تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣ عبر دراسة وثائقية تكونت من تمهيد تاريخي للمصالح الأمريكية والبريطانية وتوجهاتها في العراق حتى عام ١٩٥٨ ،ومواضيع عدة تمثل الاول بالموقف الامريكي- البريطاني من قيام النظام الجمهوري في العراق وكيفية التعامل مع هذا النظام الجديد،اما الثاني سلط الضوء على النظام القاسمي وتصاعد المخاوف الاستعمارية البريطانية-الامريكية،اما الموضوع الثالث فقد جاء ليدرس ما تبنته المصالح الاستعمارية من استراتيجية في دعم القوى القومية،وهذه هي نقطة الاشتراك بين هذه القوى في اسقاط حكومة عبد الكريم قاسم كعدو مشترك يجب الخلاص منه،اما الموضوع الرابع فقد بحث المؤامرات الانقلابية عام ١٩٦٢ التي طالت شخصية الزعيم عبد الكريم قاسم والتي كشفت عن حجم المراسلات التي جرى تداولها بين السفارة البريطانية في بغداد وبين لندن وواشنطن في هذا الشأن،اما الموضوع الخامس تناول التعاون الاستخباري مع حزب البعث بعد ان وجدت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ان هذا الحزب هو الاكثر نشاطاً وقوة في اسقاط حكومة عبد الكريم قاسم،اما الموضوع السادس فتضمن مجموعة من الشهادات والكتابات في اثبات حقيقة التآمر الامريكي البريطاني في اسقاط حكومة قاسم عام ١٩٦٣.

الكلمات الافتتاحية:(عبد الكريم قاسم، التآمر ، المصالح، القومية، حزب البعث، الحزب الشيوعي)

The American-British conspiracy to overthrow the government of Abdul Karim Qasim
July 14, 1958 - February 8, 1963
(documentary study)

Dr. Arkan Mahdi Abdullah
PhD Modern and Contemporary History
General Directorate of Education in Najaf Governorate

Abstract:
The research dealt with the issue of the American-British conspiracy to overthrow the government of Abdul Karim Qasim, July 14, 1958 - February 8, 1963, through a

documentary study that consisted of a historical introduction to the American and British interests and their orientations in Iraq until 1958, and several topics, the first of which was the American-British position on the establishment of the republican system in Iraq and how to deal with this new regime. The second shed light on the Qasim regime and the escalation of British-American colonial fears. As for the third topic, it came to study the strategy adopted by colonial interests in supporting the nationalist forces. This is the point of participation between these forces in overthrowing Abd al-Assad's government. Karim Qasim as a common enemy that must be eliminated. As for the fourth topic, it discussed the coup plots in 1962 that affected the personality of the leader Abdul Karim Qasim, which revealed the volume of correspondence that was circulated between the British Embassy in Baghdad and between London and Washington in this regard. As for the fifth topic, it dealt with intelligence cooperation. With the Baath Party after Britain and the United States of America found that this party was the most active and powerful in overthrowing the government of Abdul Karim Qasim. As for the sixth topic, it included a group of testimonies and writings proving the truth of the American-British conspiracy to overthrow Qasim's government in 1963.

Opening words: Abdul Karim Qasim, conspiracy, interests, nationalism, Baath Party, Communist Party)

المقدمة:

مثل العراق احد نقاط التحول في استراتيجية التنافس الدولي في الشرق الاوسط فمنذ عقود انفتحت دول الغرب على المنطقة مستغلةً خيراتها بطرق استعمارية بدأت بالاستعمار القديم وسيطرته العسكرية المباشرة ليستمر بطور استعماري جديد تمثل بالامبريالية العالمية وهيمنتها السياسية والاقتصادية والثقافية لاستغلال ثروات الشعوب من خلال ايجاد حكومات عميلة وأنظمة موالية تحفظ سيادة الدولة في ظاهرها الدبلوماسي لتخفي ورائها واقعاً سياسياً استعمارياً.

ومنذ تشكيل الحكومة العراقية عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٥٨ كان العراق يسير في ظل الوجود البريطاني ويدور في فلكه ضمن سياسة امبريالية حفظت لبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية مصالحهما وهذه السياسة هي أفضل ما توصلت إليه الإدارة البريطانية لإبقاء مصالحها محفوظة في العراق من خلال الاعتماد على عناصر موالية لها ممن آمن بالسياسة البريطانية ورأى اهمية الاعتماد عليها في بناء الدولة، واغلب هؤلاء كانوا من الضباط القوميين أمثال نوري سعيد وجعفر العسكري وغيرهم من الذين خدموا في الجيش العثماني ثم أصبحوا زعماء ورؤساء في الدولة العراقية الجديدة ،ولعل الملك فيصل الاول وهؤلاء الساسة كانوا معتقدين ان مصيرهم مرتبط بدولة لا يمكن ان تبقى قائمة الا بالاتكاء على الوجود الاجنبي.

بعد ثورة تموز ١٩٥٨ سقط هذا الاعتقاد وتفككت عراى وثاقته بالأجنبي ونشأت حكومة وطنية برئاسة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم حددت علاقاتها على ضوء مصالحها الوطنية وفق سياسة ضايقت في الداخل مصالح الاحزاب وتخطت في الخارج مصالح الدول نتيجة لاتخاذها عدة قرارات وطنية وإجراءات سياسية ونفطية متعارضة مع المصالح والتوجهات الأمريكية والبريطانية، ومن اجل ان تحافظ هذه الدول على مصالحها كان عليها ان تسقط هذا الحكومة وتوجد حكومة جديداً موالياً لها، الا ان قدراتها كانت محدود في التغيير المباشر، لذلك كان من الضروري استغلال الداخل لاسيما وان العراق كان يخوض صراعاً فكرياً وسياسياً موزعاً في تصوراته الايديولوجية بين الماركسية الشيوعية والقومية العربية في عمل نضالي متضاد مثل انقساماً سياسياً كبيراً هيئ الفرصة من جديد للتدخل الاجنبي.

كان العراق مهيئاً لهذا التدخل لان القوى القومية المناهضة للشيوعية كانت تنتظر الفرصة المناسبة في تغيير النظام بالاتجاه الذي ينهي الوجود الشيوعي في العراق وهو هدف مشترك سعت له الولايات المتحدة وبريطانيا، ومن هنا وجدت هذه الدول اهمية استغلال القوى القومية ومن بينها حزب البعث العربي الاشتراكي[١] الاكثر راديكالية في التغيير والأكثر حراكاً في اسقاط حكومة عبد الكريم قاسم من خلال اثارة الشارع بالمظاهرات والإضرابات والعمل الانقلابي في عمليات الاغتيال.

ان نقطة توافق المصالح بين قوى الداخل وقوى الخارج ادت الى اسقاط حكومة عبد الكريم قاسم الا ان هناك من شكك في حقيقة هذا التوافق لأنه يفضي الى اشكالية تاريخية مفادها ان حكومة عبد الكريم قاسم سقطت بتآمر امريكي - بريطاني وان حزب البعث جاء الى السلطة نتيجة هذا التآمر او كما قال عضو القيادة على صالح السعدي" أننا جئنا إلى السلطة بقطار أمريكي " .

حاول الباحث ان يناقش هذه الاشكالية عبر دراسة تكونت من تمهيد تاريخي للمصالح الأمريكية والبريطانية وتوجهاتها في العراق حتى عام ١٩٥٨ ،وستة مواضيع تمثل الاول بالموقف الامريكي- البريطاني من قيام النظام الجمهوري في العراق وكيفية التعامل مع هذا النظام الجديد،اما الثاني سلط الضوء على النظام القاسمي وتصاعد المخاوف الاستعمارية البريطانية-الامريكية بسبب ان المسارات الوطنية التي انتهجها النظام اخذت تتقاطع مع المصالح الغربية والأمريكية،اما الموضوع الثالث فقد درس ما تبنته المصالح الاستعمارية من استراتيجية في دعم القوى القومية،وهذا الموضوع يمثل نقطة اشتراك هذه القوى في اسقاط حكومة عبد الكريم قاسم كعدو مشترك يجب التخلص منه،وهذا لا يعني ان المصالح القومية الحقيقية بطبيعتها متوافقة مع المصالح الاستعمارية بل هي على النقيض،الا ان هناك من يؤمن بمكاسب السلطة ويبذل لها كل محذور وان كان التعاون مع الغرب وفق مقولة الغاية تبرر الوسيلة .

اما الموضوع الرابع فقد بحث المؤامرات الانقلابية عام ١٩٦٢ التي طالت شخصية الزعيم عبد الكريم قاسم ومع انها فشلت في اغراضها الا انها كشفت عن حجم المراسلات التي جرى تداولها بين السفارة البريطانية في بغداد وبين لندن وواشنطن،والتي تضمنت موقف كل من الدولتين من هذه المؤامرات والأطراف التي يمكن أن يقدم لها الدعم في اسقاط حكومة عبد الكريم قاسم،اما الموضوع الخامس تناول التعاون الاستخباري مع حزب البعث بعد ان وجدت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ان هذا الحزب هو الاكثر نشاطاً وقوة في اسقاط حكومة عبد الكريم قاسم،وقد اشرفت هذه الدول على عملية الانقلاب التي قادها حزب البعث عام ١٩٦٣،اما الموضوع السادس فجاء ليثبت حقيقة التآمر الامريكي البريطاني في اسقاط حكومة قاسم من خلال مجموعة من الشهادات والكتابات وهي مؤيدات تاريخية في اثبات الحقيقة.

اعتمدت الدراسة في معلوماتها التاريخية على جملة من المصادر تنوعت في مادتها واختلفت في أهميتها ، تقف في مقدمتها الوثائق الامريكية والبريطانية المنشورة وغير المنشورة،وهي مدار البحث في الدراسة وتمثلت بوثائق سجلات وزارة الخارجية البريطانية (Foreign 0ffice) المحفوظة في دار الكتب والوثائق فضلاً عن مكتبة معهد الخدمة الخارجية في وزارة الخارجة العراقية، وفيما يخص الوثائق المنشورة فتم استخدام وثائق الخارجية الأمريكية(Foreign Relations of the united states) المنشورة على موقع مكتب المؤرخ ((Office of the Historian)) وهو عبارة عن موقع مسؤول بموجب القانون عن إعداد ونشر التاريخ الوثائقي الرسمي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة في سلسلة العلاقات الخارجية للولايات المتحدة،وقد غطت هذه الوثائق عموم مواضيع الدراسة ابتداء من ١٤ تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣ .

كما اعتمدت الدراسة على مجموعة من الكتب العربية والمعربة والأجنبية ، وكانت بحق عوناً للكشف عن الكثير من الحقائق،كان ابرز هذه المصادر هو كتاب التدخل السري للولايات المتحدة في العراق خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٦٣ للكاتب ويليام زيمان وتأتي اهمية الكتاب كونه اطروحة علمية مترجمة قدمت إلى كلية الجامعة البوليتكنيكية في كاليفورنيا،وثقت التدخل السري للولايات المتحدة في العراق ابتداء من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وحتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ واهتم البحث

بدرجة اساسية على انشطة وكالة المخابرات المركزية (C.I.A) وما قدمته من مساعدة الى حزب البعث وغيره من العناصر المناوئة للنظام،لقد اعتمدت الدراسة على كتب صادرة ومقالات في الصحف والمجلات، كما استند البحث على معلومات لم تُنشر من قبل عدد من المسؤولين المتقاعدين في وزارة الخارجية الامريكية.

ومع كل ما بذلناه من جهد واستقصاء علمي تبقى الدراسة محاولة لفهم الاحداث وبيان حقيقتها بموضوعية حسب ما تيسر لنا من مصادر وثائقية وشهادات تاريخية ومذكرات سياسية كانت كاشفة ربما عن جزء وليس كل الحقيقة ،ويبقى الباب مفتوحاً للباحثين في الاستقصاء لإتمام الحقيقة .

تمهيد

المصالح الأمريكية والبريطانية وتوجهاتها في العراق حتى عام ١٩٥٨

ان للعراق اهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للدول الاستعمارية التي تبحث عن مصالحها، نظراً لموقع العراق الجغرافي ومركزه السوقي الذي يربطه بالخليج العربي وإيران،كذلك وقوعه على طريق المواصلات العالمية فضلا عن موارده الاقتصادية ومواده الاولي وثرواته النفطية [٢]،لا سيما بعد ان ذكر علماء الجيولوجيا امثال دومور كان M.de Morgan وستال A.F.stahl والكونيل مونسيل Col.S.R.Maunsell في نهاية القرن التاسع عشر استناداً الى دراسة علمية " ان حقول النفط في شمال العراق مدهشة لا تقدر " [٣]ولأهمية النفط في العالم اصبحت هذه المادة في العراق عاملاً مهماً وخطيراً في تقرير السياسة الدولية .

ومع بداية القرن العشرين ونتيجة لتعاظم المصالح الدولية بسبب اكتشاف النفط وأهميته كعامل اقتصادي مهم سعت الولايات المتحدة الامريكية للحصول على امتياز نفطي في العراق[٤]،وفي عام ١٩٠٩ حصلت على ما يسمى بامتياز ((شستر)) بعد مفاوضاتها مع الدولة العثمانية،ولتنفيذ هذا الامتياز تم تأسيس الشركة العثمانية – الامريكية للتنمية [٥].

اما بريطانيا كدولة عظمى كانت اسبق اهتماما بالعراق من الولايات المتحدة الامريكية،ويعود اهتمامها بالعراق الى مرحلة زمنية تمتد الى ثلاث قرون مضت[٦]،حينما كان العراق يشغل حيزاً كبيراً في تفكير الاستراتيجية البريطانية كونه ذا موقع إستراتيجي حفظ مصالحها في الخليج العربي امتدادا الى الهند،وازداد هذا الاهتمام بعد ظهور النفط وهذا ما كشف عنه اللورد كيرزنCurzon نائب الملك في الهند في مجلس اللوردات البريطاني عام ١٩١١ حينما صرح ان مصالح بريطانيا لا تقتصر على الخليج العربي و المنطقة الممتدة بين البصرة وبغداد وإنما تتسع الى شمال بغداد [٧].

كان على بريطانيا الوقوف في وجه التنافس الأمريكي الذي بات يهدد مصالحها،لا سيما بعد ارتفاع حدة التنافس مع ألمانيا في مجال التنقيب عن حقول المعادن[٨]، وهذا ما دفع بريطانيا الحصول على امتياز من السلطان العثماني يخولها التنقيب في العراق،وبالفعل تم تأسيس شركة النفط التركية(T.P.C) في عام ١٩١٢ بأسهم زادت من حصة بريطانيا لتصل في عام ١٩١٤ الى أكثر من نصف أسهم الشركة،الا ان أعمال هذا الامتياز تعرضت إلى التوقف بعد الحرب العالمية الأولى[٩].

بعد ان احتلت بريطانيا العراق وأعلنت الانتداب في نيسان ١٩٢٠ ارادت الانفراد والسيطرة على منابعه النفطية باعتبارها الدولة المنتدبة،وهذا ما ازعج الولايات المتحدة وعدته خطوة تجاه الانفراد بالثروات النفطية في العراق،لذلك مارست الاخيرة ضغوطها تجاه الوجود البريطاني في العراق ،وقد كتب المفوض المدني البريطاني في العراق بهذا الخصوص برقية سرية إلى وزير الخارجية اللورد كرزون في آب ١٩٢٠ مدعياً بان القنصل الامريكي يمول الحركة المناهضة لبريطانيا في بلاد ما بين النهرين،وقد أجرى محادثات متكررة ذات طبيعة حميمة مع ما اسماهم بالمتطرفين إلى حد أنه في الاجتماعات الأخيرة ، كان هؤلاء يصرخون "تحيا أمريكا وقنصلها" " long live America and her Consul' " [١٠].

ودفاعاً عن مصالحها اظهرت الولايات المتحدة الامريكية عدم رضاها عن القرار المتعلق بالانتداب على العراق الذي احتكر المصالح الاقتصادية في العرق لصالح بريطانيا لذلك طالبت بسياسة الباب المفتوح "Open Door policy" والتي هدفت من وجهة نظرها الى الحفاظ على حقوق امريكا في الاراضي المسلوخة من الدولة العثمانية والموضوعة تحت الانتداب،لا سيما وإنها ادعت ان لها حق الامتياز في نفط الموصل حصلت عليه منذ عام ١٩٠٩[١١].

من جانب آخر كانت هناك مراسلات بين الحكومة البريطانية وسفير الولايات المتحدة الامريكية بخصوص الحقوق الاقتصادية في مناطق الانتداب اعترضت فيها الاخيرة على اما اعطته الحكومة البريطانية من امتيازات نفطية لشركاتها في العراق دون الشركات الامريكية ،لجعل مصادر النفط العراقي تحت سيطرتها حصراً[١٢].

بعد ان وقعت بريطانيا مع الحكومة العراقية اتفاقية امتياز شركة النفط التركية في ١٤ آذار ١٩٢٥ لاستثمار النفط العراقي مدة ٧٥ سنة[١٣] ،ادركت بريطانيا صعوبة تجاوز المصالح الامريكية وانه لابد من اشراك الشركات الامريكية،لذلك جرت مفاوضات بين الطرفين اشتركت بها مجموعة الشركات الامريكية ممثلة بـ شركة ستاندر اويل-نيوجرسي في مفوضات شركة النفط التركية(T.P.C)،انتهت المفاوضات في نيسان ١٩٢٦،حصلت الشركات الامريكية على نسبة ٢٥% من اسهم شركة نفط (T.P.C)،وفي عام ١٩٢٨ وزعت الحصص بين الشركات وتمكن الامريكان المشاركة في الامتياز بحصة قدرها ٢٣,٧٥ من حقوق استثمار النفط،ونتيجة لذلك اعلنت الولايات المتحدة رسمياً اعترافها بالانتداب البريطاني على العراق[١٤].

بعد دخول العراق الى عصبة الامم عام ١٩٣٢ قررت الولايات المتحدة الامريكية من جانبها اقامة تمثيل دبلوماسي مع العراق وقامت بتعيين بول نابنشو Paul Knabenshue كأول وزير مفوض لها في العراق[١٥] تطورت العلاقات بين البلدين اثناء الحرب العالمية الثانية حيث قامت الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٤٣ بشمول العراق بمساعدات عسكرية واقتصادية وفق قانون (الاعارة والتأجير) [١٦] ،كما زادت الولايات المتحدة من نفوذها حينما عقدت مع العراق اتفاقية تبادل المطبوعات الرسمية الموقع في شباط ١٩٤٤[١٧].

بعد الحرب العالمية الثانية دخلت متغيرات جديدة في الساحة الدولية تمثلت بتراجع بريطانيا في الساحة الدولية وضعفها في الدفاع عن المصالح الغربية نتيجة لما الهما من خسائر عسكرية واقتصادية في الحرب من جانب آخر ظهرت قوتين عالميتين هما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي،ونتيجة للتناقضات الجوهرية في المصالح الاستراتيجية والإيديولوجية عملت كل من الدولتين على تحقق مصالحها الاقتصادية وتعزيز هيمنتها وتفوقها في العالم،كما ان لكلا الطرفين اسبابه في صراعه مع الاخر فالولايات المتحدة الامريكية ترجع اسباب صراعها مع الاتحاد السوفيتي الى ما تعتقده بالطبيعة التوسعية للإيديولوجية الشيوعية المعادية بطبيعتها الثورية للرأسمالية والتي تسعى الى تحويل دول العالم الى دول اشتراكية من خلال الثورات العمالية ضد الطبقات الرأسمالية وذلك بزعامة الاحزاب الشيوعية في العالم[١٨].

ومن اجل حماية المصالح الغربية قررت الولايات المتحدة وبريطانيا تطبيق استراتيجية جديدة تعمل على ربط الدول العربية بأحلاف عسكرية لتضمن سيطرتها على النفط العربي من جهة ولمواجهة خطر الاتحاد السوفيتي والمد الشيوعي من جهة اخرى فضلا عن تنامي الحركات القومية في مصر والعراق لذلك كان على الولايات المتحدة الدفاع عن الشرق الاوسط للاحتفاظ بموارده النفطية وحماية القواعد العسكرية الموجودة في المنطقة العربية[١٩].

وبجهود امريكية بريطانية مشتركة جاء تكوين حلف دفاعي مشترك بين تركيا وباكستان في شباط ١٩٥٤ ،ثم عقدت اتفاقية للتعاون بين العراق وتركيا في شباط ،وفي اواخر آذار ١٩٥٥ انضمت بريطانيا الى الحلف والذي سمي بحلف بغداد ،ثم تبعتها باكستان في ايلول،وإيران في تشرين الثاني،استمرت سياسة التحالفات والعلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانية من جهة والعراق من جهة اخرى حتى سقوط النظام الملكي في العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٢٠].

اولاً: الموقف الامريكي- البريطاني من قيام النظام الجمهوري في العراق ١٩٥٨

قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق بقيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم مع مجموعة من الضباط الاحرار[٢١] استهدفوا من خلالها اسقاط النظام الملكي وإقامة نظام جمهوري وطني، تولى عبد الكريم قاسم منصب رئاسة الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، كان من الاهداف الاساسية في التغيير القضاء على النفوذ الاجنبي في العراق،وتخليص الاقتصاد الوطني من السيطرة الاجنبية وتحرير السياسة العراقية من التوجهات الخارجية وبناء علاقات دولية متوازنة على اساس المصالح الوطنية مع دول العالم،والتزام العراق بسياسة الحياد الايجابي وتمسكه بمقررات مؤتمر باندونغ التي اكدت على عدم الانحياز الى اي من المعسكرين المتصارعين،فضلاً عن تطوير قدرات الجيش وتزويده بالأسلحة والمعدات الحديثة ،وإجراء الاصلاحات الداخلية في المجالات الزراعية والصناعية والثقافية والاجتماعية[٢٢].

كان موقف الدول الغربية لاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بالضد من الثورة لان مصالح هذه الدول كانت مؤمنة في ظل النظام الملكي،اما بعد ان تغير هذا النظام الى نظام ثوري جديد فالإبقاء على حفظ هذه المصالح لا يخلو من خطورة ،لذلك نجد ان هذه الدول لم تكن مطمئنة الى صدق نيات الانقلابيين،ومنطلقهم في ذلك ان النظام الجديد ما دام غير منحاز للسياسة الغربية فهو منحاز ضدها،وقد زاد هذا التصور لديهم بعد ذلك حينما اقام العراق علاقات دبلوماسية وتجارية مع الدول الشرقية،كل ذلك جعل من الدول الغربية تعتقد انها فقدت مركزها المتميز في العراق كبلد له الاثر الكبير في المنطقة وكداعم استراتيجي لها في ظل مجموعة المعاهدات والأحلاف التي شكلت ابعاد تلك الإستراتيجية وأهدافها،لاسيما وان سياسة العراق الملكي كانت متطابقة مع الاتجاه العام للسياسة البريطانية والأمريكية وحلف بغداد، ومن هنا ظهرت علة الصدمة التي تعرضت لها هذه القوى في سقوط النظام الملكي حينما خسرت مكانتها في المنطقة[٢٣].

لذلك عدت بريطانيا ثورة ١٩٥٨ حدثاً كبيراً اربك المنطقة وقد جاء هذا المعنى في احد مذكرات وزارة الخارجية البريطانية حينما ذكرت " ان الثورة العراقية قد القت الان الشرق الاوسط في هيجان" [٢٤]،كما كتبت صحيفة الايكونوميست ان الموقف في الشرق الاوسط يحمل اكبر تهديد لاستقرار المنطقة وربما لسلام العالم كله منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، " وان هذه اللحظة اسوء بكثير من ان تجعلنا نفكر في شيء سوى تقدير الاخطار التي ستواجهنا،لان الموقف لا يمكن ان يزداد سوءاً عما هو عليه بعد انهيار العراق وتدهور مركز الغرب الى هذا الحد " [٢٥] .

كانت ردت فعل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في بادئ الامر احتواء ما احدثته ثورة تموز من تطورات ومن اجل المحافظة على المصالح واستقرار الاوضاع في المنطقة ارسلت الولايات المتحدة الامريكية قواتها الى لبنان في يوم ١٥ تموز ١٩٥٨ كما ارسلت بريطانيا قواتها الى الاردن يوم ١٧ تموز ،هذا التحرك وان تم بغطاء دبلوماسي تمثل بطلب من رؤساء هذه الدول كحكومات صديقة لبريطانيا والولايات المتحدة،الا ان دلالاته العسكرية تجاه ما حدث في العراق من اسقاط نظام موالى وقيام نظام معادي كانت واضحة،لا سيما وان وزير الخارجية الامريكي مستر دلاس طلب من الحكومة البريطانية ان تكون قواتها متأهبة لعمل محتمل في العراق[٢٦].

لذلك نجد ان الاتحاد السوفيتي بعد ان اعلن في مؤتمر صحفي اعترافه بالنظام العراقي الجديد اعلن رفضه عن اي تدخل عسكري في المنطقة ،وجاء في برقية فورية من السفارة البريطانية في موسكو الى وزارة الخارجية البريطانية مؤرخة في ١٦ تموز ١٩٥٨ ان بياناً قد صدر من الحكومة السوفيتية دعى الولايات المتحدة لسحب قواتها من لبنان وهي تحتفظ بحقها لاتخاذ الاجراءات الضرورية للمحافظة على السلام والأمن في المنطقة[٢٧].

ومن باب تهدئة الامور حاولت حكومة الثورة الا تعكر صفو العلاقات الدبلوماسية مع الدول الغربية تجنباً للاصطدام معها وتطبيقاً لسياسة الحياد الايجابي،وتنفيذا لهذه السياسة سارعوا إلى طمأنة الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وبتصريح رسمي تضمن تعهدا من القائمين بالثورة الحرص على عدم المساس بمصالحهم في العراق وحماية أمن الاجانب والالتزام بالعهود والمواثيق المبرمة سابقا،لا سيما المعاهدات النفطية [٢٨].

دفعت تعقيدات الاوضاع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا الى التشاور والتنسيق في المواقف ازاء ما حدث في العراق وما ترتب على ذلك من تطورات وفي برقية سرية مؤرخة في ١٨ تموز ١٩٥٨ بعث بها السفير البريطاني في واشنطن الى وزارة الخارجية البريطانية ذكر فيها ان الخارجية الامريكية لا ترغب بأي عمل عسكري تجاه النظام الجديد في العراق لان ذلك يؤدي الى توحيد العراقيين في دعم النظام الجديد،كما انه يعطي السوفيت الفرصة لإرسال قواتهم الى العراق استجابة لدعوة من الجمهورية العراقية[٢٩].

بالمقابل كانت وجهة نظر بريطانيا مطابقة لوجهة النظر الامريكية في الموقف تجاه العراق،وظهر ذلك في البرقية المؤرخة في ١٩ تموز ١٩٥٨ التي بعثت بها وزارة الخارجية البريطانية الى سفيرها في واشنطن لإعلام الخارجية الامريكية جاء فيها:" ان اي عمل عسكري ضد العراق يعد حماقة،ويعطي السوفيت العذر للتدخل في العراق ،وربما يكون ابقاء الوضع افضل لمصلحة الغرب ونحاول ان نتفق على علاقات معقولة مع النظام الجديد في العراق " [٣٠].

اعتقد ان المخاوف البريطانية-الامريكية كانت نابعة من ادراكهم ان دخولهم الى سوريا والأردن قد أعطي للسوفيت المسوغ والذريعة لدخول العراق لحماية مصالحه الجديدة،فما احتج به البريطانيين والأمريكان في دخولهم سوريا والأردن يمكن ان يحتج به السوفيت ويبرر دخوله الى العراق،لذلك كان عليهم البحث عن علاقة جيدة مع الحكومة العراقية لضمان مصالحهم بعيدا عن التدخل المباشر.

لقد بنى البريطانيون وجهة نظرهم من خلال مذكرة تم اعدادها في ١٩ تموز ١٩٥٨ من قبل وزارة الخارجية تحت عنوان الثورة في العراق "Revolution in Iraq " بناءاً على طلب رئيس الوزراء هارولد ماكملان Harold Macmillan ذكر فيها:ان الانقلابيين تواقون لبناء علاقات صداقة مع بريطانيا وجميع الدول الاخرى،كما انهم اعلنوا احترامهم لمبادئ الامم المتحدة،والاستمرار في تدفق النفط بدون تأميم الصناعة النفطية،كما انهم لم يتخذوا اي قرار بشأن حلف بغداد ومن المحتمل ان يبقى العراق عضو حتى انتهاء مدة الحلف،ومع كونهم ملهمون بالقومية العربية والإعجاب بجمال عبد الناصر الا انهم لم يصدر منهم اي عداء للغرب ولم يتحولوا للشيوعية،كما يمكن ان يهيئوا للغرب فرصة للتفاهم مع الشباب القومي لتكوين صداقة معهم[٣١].

ونجد ان رؤية التفاهم والتعاون قد تكونت نفسها عند الخارجية الامريكية من خلال سفارتها في العراق حينما كانت تقيم الظروف وتحلل المواقف فأشارت اتصالاتها المتعلقة بالسياسة النفطية، ان النظام الجديد ملتزم بالاتفاقيات الدولية، والتطمينات الخاصة بالصداقة، كما ان النظام غير مستعد لاستعداء القوى الغربية ، وعنده الرغبة في استمرار المساعدات الأمريكية والمساعدة الفنية ،ومن المحتمل ان قطعها يدفع قادة النظام إلى التطلع نحو الاتحاد السوفييتي،لذلك يجب الحذر،كما ان إعلانات الصداقة التي يصدرها النظام حقيقية، ويمكن تدريجياً تطوير قواعد التعاون معه[٣٢].

يبدو ان خطوات عبد الكريم قاسم في اعادة النظام والتعهد باحترام الاتفاقيات النفطية كان له الاثر المرغوب عند لندن وواشنطن لان إحداث حرب في ظل اوضاع دولية متشنجة يفقد هذه الدول مصالحها التي يمكن المحافظة عليها في الاوضاع الطبيعية ،كما ان للحرب مخاطر غير مضمونة وذا تكاليف باهظة في ظل واقع عراقي داخلي متراص لا يسمح بالتفريط بمبادئ الثورة التي جاءت لتحسين الوضع العراقي الاقتصادية وتخلصه من الهيمنة الاستعمارية في وقت ان الحس القومي كان في اعلى درجاته الثورية .

وقد ظهر القبول البريطاني في مذكرة استراتيجية كشفت عن الرؤيا الواقعية لحكومة هارولد ماكميلان رئيس الوزراء البريطاني جاء فيها: " ان النظام الجديد ظهر بأنه مسيطر بثبات سنتمكن عاجلاً ان نحصل على شروط مناسبة معه وهذا شيء جيد،نواياه المقدمة تبدو محترمة وبالخصوص فيما يتعلق بالنفط وبالعلاقات الانجلو-عراقية .." [٣٣] .

وفي المحصلة شعرت بريطاني والولايات المتحدة الامريكية اهمية الاعتراف بالنظام الجديد في العراق لان الامتناع لا يحقق اي مصلحة بل ان البقاء دون الاعتراف لمدة طولية يدفع العراق باتجاه المعسكر الاشتراكي، وفي ١ آب ١٩٥٨ قدم السفير البريطاني اعتراف حكومته بالجمهورية العراقية،وبعد يوم تبعتها الولايات المتحدة بالاعتراف[٣٤].

ثانياً:النظام القاسمي وتصاعد المخاوف الاستعمارية البريطانية-الامريكية

كان الاعتراف بالنظام العراقي الجديد من قبل بريطانيا والولايات المتحدة واقع حال قد اسقط ما في ايديهم واجبرهم على قبوله، ومع ان النظام الجديد بعث برسائل اطمئنان الى الدول الغربية في حفظ مصالحها في العراق الا ان الخوف على هذه المصالح بقي قائماً لان النظام الجمهوري الجديد هو نظام ثوري مستقل لا تربطه مصالح وجودية وعلاقات بنيوية مع هذه الدول ذات المصالح الاستعمارية في بلد نشأ نظامه لحماية هذه المصالح،كما ان الخطر الشيوعي في العراق لازال قائماً آنذاك ويبتني على ايديولوجية معادية للغرب واحتمال وصوله للسلطة ليس بالمنال البعيد لا سيما انه اخذ يمارس نشاطه بشكل علني في ظل النظام الجديد،هذه كلها كانت مخاوف حقيقية لا تطمئن بريطانيا والولايات المتحدة في تامين مصالحها الاستراتيجية على المدى البعيد.

وقد كشفت وثائق مجلس الامن القومي الامريكي عن تلك المخاوف، في تقرير اعده مجلس التخطيط لمجلس الأمن القومي في ١٩ تشرين الاول ١٩٥٨ ،اوضح فيه العوامل المؤثرة على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط من خلال تحديد المصالح ومعرفة المخاطر، جاء فيها إعادة تقييم أهداف الولايات المتحدة في العراق والمنطقة ونصت على بعض هذه الاهداف والتي اشارت بشكل عام الى الخطر الشيوعي وأهمية انهاء السيطرة الشيوعية في المنطقة وضرورة توفير واستمرار ما يكفي من نفط الشرق الأدنى للغرب لتمكين أوروبا الغربية من الحصول على احتياجاتها الأساسية من الوقود،وأيضاً استمرار المحافظة على المواقع الإستراتيجية الحالية للغرب بما في ذلك القواعد والاتصالات وحقوق العبور للأغراض التجارية والعسكرية أيضًا، ووفق ما جاء في التقييم ان التطورات والحقائق الحالية اشارت إلى أن بعض هذه الأهداف غير الواقعية في ظل الظروف الراهنة آن ذاك لانها في اتجاه إضعاف الموقف الغربي في الشرق الاوسط وهذا يستلزم إعادة تقييم هذه الأهداف لتحديد مدى إمكانية التوفيق بينها وبين الاتجاهات السائدة في المنطقة[٣٥].

وتحت عنوان:التهديد الشيوعي للعراق "the communist threat to Iraq" اشارت بعض التقارير الاستخبارية إن العراق هو مسرح لتوجه شيوعي حازم وفعال نحو السلطة، هذا التوجه هدد المصالح الأميركية المهمة في ضمان السيطرة على النفط ،كما ان الحكومات غير الشيوعية في المنطقة باتت مهددة من قبل السيطرة السوفييتية؛ لان السيطرة الشيوعية على العراق ستؤدي إلى إنشاء الاتحاد السوفييتي في قلب الشرق الأوسط مما يؤثر على حلفاء الولايات المتحدة وبريطانيا في المنطقة . [٣٦]

تطورت الاوضاع وزادت المخاوف حين وصل الشيوعيين الى اقوى مراحل نشاطهم بعد احداث الموصل نتيجة حركة قامت بها منظمة انصار السلام الشيوعية بعقد مؤتمرها في مدينة الموصل في ٦ آذار ١٩٥٩ كخطوة استفزازية للقوميين العرب وعلى اثرها قام العقيد عبد الوهاب الشواف آمر لواء الموصل بانقلاب عسكري لإسقاط حكومة عبد الكريم قاسم،وهنا تضافرت جهود الحزب الشيوعي العراقي مع الحكومة فكان للمنظمات والاتحادات الشيوعية دور كبير في انهاء الانقلاب والسيطرة على الشارع بعد اطلاق يد قوات المقاومة الشعبية في قمع الحركة مما خلف ذلك فوضى راح ضحيتها الكثير من القوميين والابرياء [٣٧].

بعد احداث الموصل تزايدت قوة الشيوعيين حتى انهم طالبوا بضرورة اشراكهم في الحكم وجاء ذلك بصورة علنية لاول مرة في بيان اللجنة المركزية في ٢٨ نيسان ١٩٥٩،كما جاء ذلك في مقال جريد الشعب بعنوان " مساهمة الحزب الشيوعي في مسؤولية الحكم أصبحت ضرورة وطنية ملحة " [٣٨]،كما اخذ الحزب يعبأ الجماهير ويقود مظاهرات جابت شوارع بغداد اطلقت عدة شعارات منها:"عاش زعيمي عبد الكريم،حزب الشعب في الحكم مطلب عظيم" "عامل او فلاح يريد حزب الشيوعي في الحكم" [٣٩].

وفي جانب آخر طالب الحزب الشيوعي بوضع الاسلحة في متناول المقاومة الشعبية وسحب العراق من حلف بغداد بلا تأخير،وقد طرحوا هذه المطالب بنشاط اكبر من خلال تأكيد وجودهم في الشارع عبر سلسلة لا تنقطع من المسيرات والتجمعات والمظاهرات الكبيرة حتى اصبح نفوذهم واسع وحسب وثيقة حزبية داخلية جاء فيها:"وهكذا أحكمنا إغلاق

نفوذنا حول قاسم...الى درجة أن أصبحت كل كلمة تصدر عنا وكل مذكرة سياسية نقدمها له بشكل خاص سياسة رسمية له فوراً
" [٤٠].

ان توسع النفوذ الشيوعي في العراق شكل خطراً كبيراً على واشنطن والغرب ولدراسة هذه المخاطر اصدرت الخارجية الامريكية في ١٥ نيسان ١٩٥٩ ورقة حول السياسة التي يجب على الولايات المتحدة اتباعها لمنع الشيوعية من السيطرة على البلاد جاء فيها ان الوضع في العراق شكل مصدر قلق بالغ لدى الولايات المتحدة، وإذا سارت الأمور على مسارها الحالي فيبدو أنها مسألة وقت قبل أن تتم سيطرة الشيوعيين على البلاد ،وإذا استولى الشيوعيون على العراق سيكونون في وضع يسمح لهم بمد نفوذهم إلى سوريا ومناطق الخليج العربي لاسيما الكويت، مما يهدد سيطرة الغرب على احتياطيات النفط في الشرق الأوسط، إن تداعيات استيلاء الشيوعيين على السلطة في العراق يمكن أن تشمل سقوط النظام في إيران. [٤١]

وفي اجتماع مجلس الامن الوطني الذي عقد في ١٧ نيسان ١٩٥٩ برئاسة نائب الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون Richard Nixon والذي طرح اهمية ان يكون للولايات المتحدة دور فعال للحد من النشاط الشيوعي في العراق،كما طرح مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى ويليام رونتري William Rountree توصياته بهذا الشأن بأن ليس باستطاعة الولايات المتحدة تحمل استيلاء الشيوعيين على السلطة في العراق الا انه ليس بالمقدور فعل اي اجراء استباقي لمنعهم وكان الرأي الانتظار حتى يطلب منهم التدخل،فعلق نائب الرئيس نيكسون "اذا نحن انتظرنا حتى يستولي الشيوعيين على السلطة فسوف لن يبقى احد ليدعونا الى التدخل"،بالمقابل رأى مساعد وزير الخارجية ان اي حكومة تنصبها الولايات المتحدة سوف لا يكون مرحب بها من قبل العراقيين بل يكون مصيرها الطرد ومن المحتمل ان يكون بديلها حكومة شيوعية[٤٢].

كان من اهم المخاطر التي شخصها صناع القرار الامريكي والبريطاني على مصالح دولهم هو تزايد النشاط الشيوعي في العراق لاسيما وأنهم اعتقدوا ان عبد الكريم قاسم سلم الامور الى الشيوعيين الذين اصبح عدد منهم من مستشاريه المقربين والداعمين له حتى اخذوا يتحركون بقوة ليتغلغل نفوذهم في جميع المستويات والأنشطة في العراق،ليقوى وجودهم في الوزارات والقوات المسلحة،بالمقابل تم عزل العديد من الضباط المناهضين للشيوعية من مناصبهم، أو نقلهم، أو اعتقالهم بناء على مزاعم عن أنشطة مناهضة للنظام،لا سيما العناصر القومية وتم استبدالهم برجال يشعرون بأن لديهم ولاء شخصي أقوى لقاسم، وبعضهم معروف بتأييده للشيوعيين، وقد أضعفت هذه التغييرات القدرة المناهضة للنظام لدى القوات المسلحة وجعلتها أكثر عرضة للتغلغل الشيوعي،كما تمتع الشيوعيون بسيطرة كاملة تقريبًا على النشر الداخلي للمعلومات، وقد تم نهب وتدمير جميع الصحف غير الشيوعية تقريبًا على يدي ما وصفوهم بالغوغاء [٤٣].

شكل الخطر الشيوعي في العراق مصدر قلق لواشنطن في المنطقة الا ان الظروف الموضوعية في التغيير لم تكن في صالحها من وجهة نظر مساعد وزير الخارجية رونتري ،كما ان طبيعة الرئيس الامريكي ايزنهاور المحافظة كانت بالضد من سياسة نائبه نكسون في التدخل المباشر في العراق لذلك انتهج ايزنهاور ما يسما بسياسة ننتظر ونرى " wait and see"،وقد ايدت بريطانيا هذه السياسة وهذا ما دفع ايزنهاور لاقتراح مجموعة العمل المشترك حول العراق والتي رحبت بها بريطانيا حيث وجدت فيها وسيلة لمراقبة السياسة الامريكية تجاه العراق والتأثير عليها في اتخاذ القرار [٤٤].

اما بريطانيا وحسب ما ابلغت به سفيرها في بغداد في ٢ آذار ١٩٥٩ فان تقديرها للموقف في العراق والسياسة التي ينبغي اتباعها هو وجود حكومة مستقرة تتبنى سياسة وسطية بعيداً عن الوحدة مع الجمهورية العربية او التحول الى دولة شيوعية[٤٥] ،والحقيقة ان قاسم كان يتبنى هذه سياسة لأنه يريد من العراق ان يكون دولة وطنية مستقلة بعيدة عن القومية الوحدوية والشيوعية الاممية،الا انه عاش ظروف سياسية صعبة جعلته يعتمد على سياسة الاستقواء في ضرب القوى المصارع فيما بينها حينما استخدم الحزب الشيوعي في ضرب القوى القومية.

وهذا الاستخدام في سياسة قاسم لضرب القوى القومية كان واضحاً في الحسابات الامريكية فهي تعتقد ان قاسم لم يكن شيوعياً الا انه احتاج إلى دعم شيوعي لحماية نفسه ضد مخططات الجمهورية العربية المتحدة والقوى الغربية، الا انهم يشكون في قدرته على وقف الحركة نحو سيطرة الشيوعيين على نظامه، واعتقدوا أن مساحة المناورة المتاحة له تتقلص بسرعة لا سيما انه لم يحد من قدرة الشيوعيين الواضحة على استخدام "الشارع" في المظاهرات الغوغائية المنظمة وتكتيكات الضغط الجماهيري،الا ان قاسم غير مستعد لتسليم العراق للسيطرة السوفيتية؛لأنه يعتنق فلسفة قومية عربية معارضة لأي نفوذ اجنبي، ومتفاني في استقلال العراق ومتبنياً سياسة الحياد الإيجابي[٤٦].

من جانبها كانت بريطانيا ترى ان مصالحها في العراق مؤمنة ولا تحتاج الى تغيير النظام العراقي وقد كشفت الخارجية البريطانية في حزيران ١٩٥٩ عن هذه السياسة في ورقة قدمتها بعنوان الوضع الراهن "The Status Quo" جاء فيها :" لقد كان دائما تقديرنا أن مصالحنا من المرجح أن تتحقق من خلال الابقاء على قاسم لأنه لا يعتمد على الشيوعيين في مواقفه ولا على الموالين للناصريين كما انه قادر على اتباع خط سياسي مركزي ومحايد. ... ما دام قاسم في السلطة ويستمر في تقديم الدليل على نيته الحفاظ على استقلال العراق ولا ينبغي لنا أن نؤيد، ناهيك عن تشجيع أي مخططات ضده من أي جهة أخرى". [٤٧]

لم تستمر هذه السياسة طويلاً بالنسبة لبريطانيا والولايات المتحدة بعد ان انتهج عبد الكريم قاسم سياسة وطنية زاحمت مصالح القوى الاستعمارية تمثلت هذه السياسة بخروج العراق من منطقة الاسترليني من خلال الانسحاب من الاتفاقيات الاقتصادية التي ارتبط بها العراق الملكي مع المملكة المتحدة ودخوله منطقة الاسترليني منذ عام ١٩٤١ ونتيجة لهذه السياسة تعرض الاقتصاد العراقي لخسائر كبيرة بسبب تدهور قيمة الباون الاسترليني كل ذلك جعل عبد الكريم قاسم يدخل في مفاوضات مع بريطانيا للتوصل الى اتفاق حول خروج العراق من المنطقة الاسترلينية وتحرير نقده من سيطرة بنك انكلترة ،وبعد المفاوضات مع الجانب البريطاني تم التوصل في ٢١ حزيران عام ١٩٥٩ لقرار نص على خروج العراق من الكتلة الاسترلينية ، وإنهاء عضويته في الكتلة الاسترلينية وعدّ حسابات العراق الاسترلينية حسابات خارجية اعتباراً من ٢٣ حزيران ١٩٥٩ وفقاً للاتفاقية الموقعة في ٢٢ حزيران ١٩٥٩،وبذلك خطى العراق خطوة هامة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتوطيد الاستقلال السياسي فضلاً عن تنشيط التجارة وتدعيم الاستقلال المالي وسمح استخدام المواد المصرفية بعد الاحتفاظ بها في بغداد وليس في لندن[٤٨] .

كما ان مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت في ٢٥ حزيران ١٩٦١ كجزء من ارض العراق قد شكل خطراً كبيراً على المصالح البريطانية لا يمكن للأخيرة ان تتجاوزه [٤٩]،لذلك سارعت الحكومة البريطانية إلى إعلان أن الكويت دولة مستقلة ذات سيادة ،كما بادر السير هيمفري تريفليان Humphrey Trevelyan السفير البريطاني لدى بغداد إلى مقابلة هاشم جواد وزير الخارجية العراقي في ٢٦ حزيران ١٩٦١ وأخبره بوجهة النظر البريطانية: " أن الكويت دولة مستقلة، وأن أي تهديد لسيادتها سوف يكون موضوعاً عميق الأثر" [٥٠] ،ومن اجل حماية مصالحها قامت بريطانيا بعد طلب من الكويت بإنزال قواتها في الكويت في ١ تموز ١٩٦١،وازدادت الامور سوء بعد قبول الكويت عضو في الامم المتحدة في ٢٠ تموز ١٩٦١ حيث قام العراق بسحب سفرائه من جميع الدول التي اعترفت بالكويت بما فيها الولايات المتحدة الامريكية [٥١].

بدأت بريطانيا والولايات المتحدة تعملان بجدية على خلق متاعب لعبد الكريم قاسم وحكومته بعد اعلانه المطالبة بالكويت،ولعل التمرد الكردية الذي كان ورائه بريطانيا والولايات المتحدة من القضايا المهمة التي انهكت حكومة الزعيم قاسم،وفي مؤتمر صحفي عقده الاخير في ٢٣ ايلول ١٩٦١ اتهم به بريطانيا بدفع نصف مليون دينار للملا مصطفى البارزاني،وطالب بريطانيا ان تكف عن التدخل في شؤون العراق الداخلية،وقد ذكر اسماعيل العارف الوزير السابق في حكومة قاسم ان السفير البريطاني اعترف انه اتصل بالقوى الكردية في الشمال ومع انه نفى دفع نصف مليون دينار الا ان ذلك لا يستبعد [٥٢].

وفي برقية من السفارة الامريكية في العراق إلى واشنطن بتاريخ ٢٠ أيلول ١٩٦٢ اعترفت السفارة ان الملا مصطفى البرزاني طلب دعم واشنطن لحركته بالمال والسلاح، والتأثير على ايران في دعمهم مادياً مقابل محاربة الشيوعيين والتعاون مع القوى القومية العراقية لإعادة العراق إلى حلف بغداد ،وتزويد واشنطن على الفور بالمعلومات والتطورات السياسية والعسكرية في كردستان والعراق،لا سيما وهم يمتلكون شبكة استخبارية واسعة،وإذا لم تقدم واشنطن لهم الدعم فإنهم يمتلكون علاقات حسنة مع الاتحاد السوفيتي وسيطلبون منهم المساعدة أو حتى من "الشيطان نفسه"[٥٣].

ويبدوا ان لهذه الاتصالات والعروض تأثير على الولايات المتحدة في وقت انها كانت ترغب في اضعاف عبد الكريم قاسم وإسقاطه لذلك دخلت واشنطن مع ايران بمفاوضات سرية حملتها على تأييد حركة التمرد الكردية بالسلاح والسماح لهم من اتخاذ الاراضي الايرانية قاعدة لهم[٥٤].

من جانب آخر زادت الامور تعقيداً حينما دخلت حكومة عبد الكريم قاسم في مفاوضات مع الشركات النفطية العاملة في العراق لاسترداد الحقوق المسلوبة والتي وصفت في الوثائق الامريكية بأنها انتهاك من جانب العراق للترتيبات الاقتصادية الغربية الكبرى مع شركة نفط العراق IPC [٥٥]،ومع الالتزام حكومة عبد الكريم قاسم باستمرار في وصول النفط الى الغرب الا انها اصرت على إجراء تعديلات جوهرية في الشروط والاتفاقات السابقة، لذا فإن بريطانيا وجدت ان مستقبل شركة نفط العراق لن يكون واعداً بالفعل لاحتمال التأميم النهائي للنفط العراقي في وقت ان خطر استيلاء الشيوعيين على العراق لا زال قائماً وهذا الامر يهدد وصول الغرب إلى نفط الشرق الأوسط[٥٦].

اوكلت الولايات المتحدة الامريكية زمام المبادرة بشأن المسائل النفطية وإدارة المفاوضات لبريطانيا،إلا أنها كانت تتابع التطورات عن كثب والتشاور مع بريطانيا بانتظام مع سعي الدولتين إلى التبادل المستمر للمعلومات ووجهات النظر بشأن العراق ،وقد اشتركوا في المخاوف بعد ان اتفقوا ان حكومة قاسم تحرص على تحرير البلاد من استغلال الشركات النفطية صاحبة الامتيازات التي اضرت بمصلحة الشعب ومنعته من الاستفادة من ثرواته النفطية وحقوقه الطبيعية[٥٧]،لذلك دخلت حكومة قاسم مع الشركات النفطية في مفاوضات منذ ٢٠ آب ١٩٥٨ استمرت حوالي ثلاثة سنوات افضت الى نتيجة ان شركات النفط لا تحيد عن عقليتها الاحتكارية وهي غير مبالية لوضع العراق او مدركة لحقوق الشعب العادلة[٥٨].

ومن هنا اصر عبد الكريم قاسم على موقفه في الدفاع عن حقوق شعبه، وتصاعد الموقف في مفاوضاته مع الشركات النفطية المفاوضة المنعقدة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٦١ حينما وجه خطابه الى المفاوضين "اننا سنأخذ بقية الاراضي بموجب تشريعاتنا الجاهزة"،فجاء الرد تهديداً مباشراً على لسان رئيس الوفد المفاوض المستر فيشر:"ان الشركات ستعمل على حماية حقها وسنرى ماذا ستكون النتائج" [٥٩].

ولم يمضي الوقت طويلاً حتى نفذ عبد الكريم قاسم وعده حينما اصدرت الحكومة العراقية في ١١ كانون الاول عام ١٩٦١ قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ المعروف بـ ((قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط)) الذي حصر الامتياز في الاراضي المستثمرة فعلاً وإخراج جميع الاراضي الغير المستثمرة وأيضاً جميع الاراضي التي لم تكن شركات النفط استثمرتها في ذلك الوقت حتى لو كانت جزء من حقول مستثمرة او كانت حقولاً مكتشفة او اراضي ثبت وجود النفط فيها بعد حفر الابار الاستكشافية[٦٠] .

ثالثاً: استراتيجية المصالح الاستعمارية في دعم القوى القومية.

ان ما تبنته حكومة عبد الكريم قاسم من سياسة وطنية تجاه الشركات النفطية بعد صدور قانون رقم ٨٠ وما سبقه من مطالبة قاسم بضم بالكويت قد شكل خطراً كبيراً على المصالح البريطانية والأمريكية في المنطقة،واضر بما تبقى من علاقات غير وثيقة بين قاسم والدول الغربية وعلى قول الكاتب أوريل دان Uriel Dan " ما من شك في ان طريقة قاسم في معالجته مفاوضات النفط وما تلاها اصابة علاقته مع الغرب بضرر كبير" [٦١].لذلك كان على تلك الدول ان تحمي

مصالحها وتحافظ عليها من خلال تبني سياسة التآمر في اسقاط حكومة قاسم بعد دعم القوى السياسية المعارضة للنظام القاسمي والمتفق مع الغرب في إستراتيجية التغيير.

كانت القوى السياسية العاملة في الساحة العراقية في ذلك الوقت منقسمة سياسياً وإيديولوجياً باتجاهين مختلفين مثل الاول الاتجاه القومي الوحدوي بشقيه الناصري والبعثي الذي رفع شعار الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة ويؤيده سياسياً عبد السلام عارف وهو قومي مستقل واحد ابرز الضباط الاحرار المشاركين في الثورة ونائب القائد العام للقوات المسلحة ،والاتجاه الاخر تمثل بالحزب الشيوعي وعبد الكريم قاسم وهما لا يرى المصلحة في الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة لانها لا تحقق مصالح الشعب العراقي ، هذا الخلاف بين الحزبين الشيوعي والبعثي[٦٢] اخذ شكله المختلف في عدم قبول الاخر كتحدي للسلطة في اثارة المناكفات السياسية والمظاهرات الجماهيرية للتنديد بالآخر [٦٣] ،ثم تطور هذا الصراع ليظهر بوجهً اخر حقيقته التنافسية على السلطة كان من آثاره اعفاء عبد السلام عارف من جميع مناصبه كنائب لرئيس الوزراء في ١١ ايلول ١٩٥٨[٦٤]،كذلك استقالة الوزراء القوميين في ٩ شباط ١٩٥٩ [٦٥].

لم يتوقف النزاع الى هذا الحد بل تطور ليصل الى حد الصدام المباشر بين القوى القومية والشيوعية بعد ان تفجرت الاوضاع في الموصل في آذار ١٩٥٩ وراح ضحيتها الكثير من القوميين والابرياء،توسع الخلاف اكثر وزاد من كراهية القوى القومية لعبد الكريم قاسم حينما وافق على اعدام الضباط المشتركين في احداث الموصل وهم:العقيد ناظم الطبقجلي والعقيد رفعت الحاج سري وبقية رفاقهم ،مما دفع القوى القومية وعلى رأسها حزب البعث تفكر بشكل جدي بعملية اغتيال الزعيم قاسم ،وقد قام البعث بعملية الاغتيال وجرح قاسم في شارع الرشيد يوم ٧ تشرين الأول ١٩٥٩ [٦٦].

انتجت هذه الاحداث انعكاسات خطيرة على الداخل العراقي وخلفت ورائها تمزقات لا يمكن رتقها وبتعبير حنا بطاطو خلفت عراقاً يحمل ندوباً لا تمحى،ومنقسم على نفسه بحدة وعمق،كما وسعت الخلاف في تكوين وحدة عربية حقيقية، وهو امر سهل مهمة الدبلوماسية البريطانية التي خشيت انعكاس مضامين هذه الوحدة على مصالحها النفطية فسعت منذ بداية ثورة تموز في ايجاد صدع بين العراق الجديد والقوة العربية الرئيسة في الشرق الادنى[٦٧].

من جانب آخر مهدت هذه التمزقات الطريق للتآمر الاستعماري البريطاني الامريكي في استثمار الصراع وكسب القوى المعارضة من اجل الاطاحة بنظام عبد الكريم قاسم لا سيما وان هذه القوى ومن اجل تحقيق مصالحها الحزبية والسلطوية كانت مستعدة بان تستقوي بالدول الغربية على بعضها البعض بحجة مصالح الامة التي لم ترقب فيها عهداً ولا ذمة .

من جنبها كانت بريطانيا والولايات المتحدة ترقب تصارع القوى السياسية وعملية صعودها في المنطقة ومدى توافق المصالح واختلافها وقد حددت مسبقاً احد التقارير ان هناك اتجاهان اساسيان في المنطقة هما اللذان اديا إلى إضعاف الموقف الغربي تمثلا بـ صعود القومية العربية الراديكالية وتدخل الاتحاد السوفييتي في المنطقة خلال مدة أصبح الغرب والحركة القومية العربية المتطرفة مصطفين ضد بعضهما البعض،ومن اجل الحفاظ على المصالح الغربية كان الواجب دعم الأنظمة القومية المحافظة المعارضة للوجود الشيوعي والتدخل السوفيتي،وكذلك قبول حقيقة القومية العربية الراديكالية، مع السعي لاحتواء التوجه الخارجي لهذه الحركة والتأثير عليها وتشجيع مقاومتها للتغلغل السوفييتي الشيوعي[٦٨].

ومن خلال تصارع القوى السياسية وتقاطع المصالح كانت الولايات المتحدة تدرك ان تنامي القوى اليسار في العراق شكل ضربة لمصالحها لا يمكن اصلاحها ولم تكن بريطانيا ايضاً غافلة عن هذا الخطر ومن المحتمل أن يؤدي الصعود السريع لهذه للقوى إلى زيادة مشاعر بريطانيا لصالح القوى القومية لوقف الشيوعيين في العراق[٦٩].

وبالفعل كانت بريطانيا تجد في القوى القومية الاداة الفاعلة لكبح النفوذ الشيوعي في العراق،وقد اظهرت الدبلوماسية البريطانية في وثائقها حرصها في دعم النشاط القومي في العراق بما يخدم مصالحها وأهدافها،وقد عبرت السفارة البريطانية في بغداد عن اعتقادها في رسالتها الى الخارجية البريطانية من ان المصالح البريطانية محفوظة ولا خوفاً عليها في حال استلام التيار القومي السلطة في العراق ؛وذلك لان القيادات القومية تعيش في تناقضات فكرية وصراعات

حزبية على مصالح سياسية جعلتهم ابعد من ان يتفقوا في تحقيق الاهداف الوحدوية او ان يؤثر حكمهم سلباً على المصالح البريطانية(٧٠).

من جانب آخر اعتقد ان البريطانيين لهم خبرة سياسية طويلة في التعامل مع القوى القومية في العراق منذ احتلال العراق وتشكيل حكومة عراقية وهم يجيدون التعامل معهم في تنسيق المواقف وتحقيق المصالح للطرفين خلاف الشيوعيين الذين لا تربطهم أي علاقة مصلحيه مع البريطانيين طيلة سنوات الحكم الملكي في العراق.

هذا التصور نفسه ومن خلال توصيات قدمتها الخارجية الامريكية ادركت واشنطن ان قدراتها محدود في تغيير النظام القاسمي بشكل مباشر، لذلك كان من الضروري اللجوء إلى الأساليب غير المباشرة للتأثير على الوضع بالاعتماد على القوى الإقليمية،تمثلت هذه القوى بالقومية العربية التي يرأسها جمال عبد الناصر كقوة قادرة على كبح النمو الشيوعي في المنطقة وذا دعاية كبيرة في هذا الجانب لاسيما وأن هناك عناصر مناهضة للشيوعية في العراق تنتظر الفرصة المناسبة لإحداث تغيير في الداخل، واستناداً إلى التقارير الواردة فإن عبد ناصر كان واثق من انتصاره في هذه المعركة؛لأنه إذا خسره سيخاطر بخسارة سوريا وإضعاف موقفه في مصر(٧١).

كانت القوى القومية المناهضة للشيوعية في العراق تنتظر الفرصة المناسبة في تغيير النظام بالاتجاه الذي يكبح نمو الشيوعية لذلك كان على الولايات المتحدة وبريطانيا استغلال هذه القوى وتنسيق المواقف في التعاون معها بشكل وثيق في تحقق الاهداف المشتركة ،كما اوصت الخارجية الامريكية أن تدرس اولاً وبشكل عاجل الخطوات البريطانية والتي قد يتخذها البلدين لحماية مصالحهما في حالة الاطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم (٧٢).

وفي تقرير اعدته الاستخبارات الوطنية الامريكية قيمت فيه امكانية الاطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم، وبشكل عام اعتقدت أن افتقار نظام قاسم إلى الديناميكية السياسية واعتماده المتقطع على الشيوعيين وفشله في تقديم عرض مقنع للتقدم الاجتماعي والاقتصادي سيؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى إزاحته على الأرجح عن طريق ضباط الجيش ذوي التوجهات القومية، ومن الممكن أن تحدث محاولة انقلابية في أي وقت (٧٣).

وفي ورقة أعدها مجلس تنسيق العمليات في واشنطن في ١٤ كانون الاول ١٩٦٠،تحت عنوان ((خطة العمليات للعراق))وهو يناقش سبل الاطاحة بحكومة قاسم من قبل القوى القومية ان الجمهورية العربية المتحدة رعت محاولات الانقلاب السابقة ضد قاسم،وهي تبذل جهد شامل للإطاحة به، وسوف تستمر في دعم الجماعات العراقية في المنفى وتوجيه المساعدات إلى العناصر المناهضة لقاسم، ولا سيما حزب البعث والقوميين المؤيدين لعبد الناصر داخل العراق(٧٤).

وعند تقييم هذه المحاولات رأت واشنطن ان القوى التي ستخلف عبد الكريم قاسم عند الاطاحة به وان كانت قوى قومية الا أن نظامهم سيستمر في سياسة الحياد الواسعة كما هو الحال بين الشرق والغرب، وقد تسعى إلى إقامة علاقات أفضل مع الجمهورية العربية المتحدة مقارنة بقاسم، لكنها ستظل موالية للقومية العراقية بدلاً من التحول إلى الوحدة العربية التي يهيمن عليها عبد الناصر(٧٥)،وعليه " فان حدوث تحولات مستقبلية في بنية السلطة الداخلية في العراق ستؤدي إلى ظهور نظام يسعى إلى علاقات أوثق مع العالم الحر، فيجب على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لدعمه على الفور والاستفادة من هذه الفرصة لتعزيز موقفها في المنطقة ". (٧٦)

ومنذ عام ١٩٦١ اخذ العراق يشهد نشاطاً واضحاً للأحزاب السياسية بدعوى انهاء مرحلة الحكم الانتقالي وتسليم العسكريين السلطة الى حكومة مدنية ائتلافية تضم ممثلين من الاحزاب السياسية وقد تشكلت هذه الدعوات باتجاهات مختلفة كالكتابة في الصحف او النشرات الخاصة للأحزاب،كما التجأت الى التصعيد مستغلة بعض المظاهرات كإضراب البنزين في ٢٧ آذار ١٩٦١ الذي استغله حزب البعث للمجاهرة في اسقاط حكومة قاسم(٧٧).

اخذت الامور تنحدر بعد ذلك الى الاسوء وحينما تزايدت احتمالية حدوث انقلابات يقودها القوميون لإسقاط نظام عبد الكريم قاسم فدعا روبرت كومر (Robert Komer) المساعد الخاص لرئيس مجلس الأمن القومي الأمريكي نهاية عام

١٩٦١ إلى التفكير الجدي في "اتخاذ اجراءات احترازية" من شأنها ان تضمن الحكومة الأمريكية مصالحها في العراق في حال حدوث الانقلاب [٧٨].

رابعاً: الموقف البريطاني ـ الأمريكي من المؤامرات الانقلابية ١٩٦٢

شهد عام ١٩٦٢ تزايد المحاولات الانقلابية من جهات عدة للإطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم وكشفت ذلك في سلسلة من المراسلات التي جرى تداولها بين السفارة البريطانية في بغداد وبين لندن وواشنطن،تضمنت موقف كل من البلدين من هذه المؤامرات والأطراف التي من الممكن أن يقدم لها الدعم في اسقاط حكومة عبد الكريم قاسم.

ذكرت هذه المراسلات نماذج عدة من المؤامرات الانقلابية،منها ما ابلغت به وزارة الخارجية البريطانية سفارتها في عمان في ٦ شباط ١٩٦٢ ان السفارة الامريكية في بغداد ابلغت الخارجية البريطانية عن مؤامرة مؤيدة للهاشميين يقودها احد رؤساء العشائر ممن اطلع الامريكان ان الحكومة الاردنية ادعت ان الولايات المتحدة وبريطانيا سوف تدعم اية حركة ضد قاسم[٧٩].ويبدو ان هذه المؤامرة مدعومة من الحكومة الاردنية ويرغب اصحابها في معرفة ان كانت بريطانيا وأمريكا تدعم حركتهم الانقلابية ام لا.

المؤامرة الاخرى ما اخبر به السفير البريطاني في بغداد خارجيته في ٢ تموز ١٩٦٢ ان أحد الضابط في كلية الطيران العراقية أخبر في ٨ حزيران الملحق الجوي في السفارة البريطانية ،بأن له علاقة مع مجموعة من المتآمرين المناصرين للغرب والذين طلبوا منه إبلاغ السفير عن خطتهم وأهدافها العامة،وهي قتل عبد الكريم قاسم بمدافع البازوكا والأسلحة الأوتوماتيكية،الهدف من الإبلاغ هو لضمان الاعتراف الرسمي والدبلوماسي لبريطانيا بعد نجاح عملية الاغتيال والسيطرة على مفاصل الدولة ، ولأجل اظهار النوايا الحسنة ولبناء الثقة وعدوا بإقامة علاقات دبلوماسية مع الكويت، وسيتم دعوة كل من بريطانيا والولايات المتحدة لأجل تقديم المساعدة العسكرية ،هذه الجماعة سوف تعقد اجتماع في ١٥ حزيران لأجل ترتيب التفاصيل النهائية ،اما الاسماء المشاركة لا يمكن كشفها للسفارة قبل هذا التاريخ للدواعي الأمنية وان هذه المجموعة تتألف من ١٢٠ شخص العديد منهم من شخصيات معروفة على مستوى القوات المسلحة[٨٠].

وفي تقرير كتبته المخابرات البريطانية (MI4) بتاريخ ١٨ تموز ١٩٦٢ تحت عنوان: الوريث المحتمل لقاسم "Potential heir to Qasim" نُوقش من خلاله موضوع المؤامرات وتقييم الشخصيات العسكرية العراقية واتجاهاتها السياسية ممن عملوا للإطاحة بنظام قاسم من الهاشميين المناصرون للحكم الملكي والشيوعيين والبعثيين والعسكريين الوطنيين كما وصفهم التقرير،افضت هذه المناقشات بالشكل التالي: الهاشميون المناصرون للملكية مع عددهم الكبير الا انهم لا يمتلكون شعبية واسعة في العراق بسبب ارتباطهم بفكرة الهيمنة البريطانية، كما ان ميلهم نحو الهاشميين لربما سبب حصول مخاصمات مع الاتجاهات السياسية الاخرى مثل هكذا حكومة غير قابلة لان تستمر،اما البعثيين العراقيين فان افكارهم السياسية مشوشة ومصحوبة بالعنف، وبالرغم من صغر جماعاتهم مقارنة بالأخريين الا انهم الأكثر حراكاً وخطورةً بين الجماعات العراقية الأخرى وان تآمرهم هو دوما الأكثر خطورة[٨١].

كان حزب البعث العراقي من انشط الاحزاب القومية التي عملت على اسقاط عبد الكريم قاسم وتخذوا في ذلك اتجاهين احدهما عمل على اثارة الشارع من خلال المظاهرات والإضرابات،كإضراب البنزين وإضراب طلبة الكليات في ٢٤ شباط ١٩٦٢ مستغلين الغاء الحكومة نظام الاعادة في الجامعة المعمول به في السابق،وكان لهذه الاضرابات دور كبير في زعزعت الداخل العراقي وقد بقيت هذه الاضرابات حتى سقوط عبد الكريم قاسم[٨٢].

اما الاتجاه الاخر الذي تبناه حزب البعث هو العمل الانقلابي من خلال محاولات الاغتيال وكانت بريطانيا والولايات المتحدة ترصدان نشاط البعث في هذا الاتجاه،وفي برقية بعثت بها السفارة البريطانية في واشنطن ذات الرقم ١٧٧٩ في ١١ تموز ١٩٦٢ إلى الخارجية البريطانية ذكرت فيها ان مدير قسم الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية ابلغهم وصول تقرير اشار إلى محاولة ناشطة للبعثيين بطريقها للتنفيذ في العراق لإسقاط نظام قاسم بتاريخ ١٦ تموز حينما يكون قاسم بطريقه إلى كربلاء،وقد اجرى الأمريكان تقييم بصدد ان يكون لهم نفوذ في حالة نجاح المحاولة وتحقيق

الانقلاب،كما عليهم منع الشيوعيين من السيطرة والوصول للسلطة في حالة فشل الانقلاب،كما انهم رغبوا بالتعرف على وجهة نظر لندن بهذا الموضوع [٨٣].

ومن باب تبادل وجهات النظر بين واشنطن ولندن ردت الخارجية البريطانية في ٢٥ تموز ١٩٦٢ على البرقية السرية الواردة من واشنطن والمؤرخة في ١٦ تموز المتعلقة بالمؤامرة البعثية للإطاحة بنظام قاسم و تحت عنوان:مزاعم عن مؤامرة ضد قاسم "Allegations of a conspiracy against Qasim"، ذكرت الخارجية البريطانية ان هنالك مؤامرات عديدة ضد قاسم الا انها غير واقعية ووصفتها بأنها أضغاث أحلام ما عدى ما قام به البعثيين اعتبرته خطيراً ،اما وجهة نظرها العامة فقد ذكرت ان المملكة المتحدة سبق ان عبرت عنها بما تضمنه تقرير اللجنة المعنية المرقمة SC 8 (62) والمؤرخة في ١٨ نيسان وهي نفس التعليمات المرسلة إلى سفارة المملكة في واشنطن لأجل تبادل وجهات النظر وهي باختصار عدم الرغبة في التورط بشكل مباشر في هذه المؤامرات، عليه ان نترك المشكلة للعراقيين أنفسهم الا ان ما يقلق هو احتمال سيطرة الشيوعيين لذلك يمكن ان يعاد النظر فيها إذا ما ظهر ان الشيوعيين يعززون موقعهم فينبغي العمل على ازاحتهم [٨٤].

وفي رسالة بعث بها السير روجر الين Sir Roger Allen السفير البريطاني في بغداد في ٢٥ تموز ١٩٦٢ رداً على رسالة الخارجية البريطانية المرقمة WP 30/1 والمؤرخة في ٢٢ أيار ١٩٦٢ الموسومة بعنوان : "احتمالات سقوط قاسم والنتائج المترتبة عن ذلك على المملكة المتحدة والغرب" ذكر ان وجهة نظره تمثلت ان عبد الكريم قاسم قد ابتعد عن الطريق وبالتالي ان حكومته باتت سيئة تماما ولن يكون أسوأ منها سوى وصول حكومة شيوعية، وان ما صدر عن قاسم بما اسماه بالحماقات هي آخر مسمار في نعشه، كما أعتقد روجرز أهمية دراسة الطرق والأساليب التي تطيح بصورته وإثارة المشاكل له؛لان من مصلحة بريطانيا ان يتم تدمير قاسم لان استمراره طويلا في مسيرته التي وصفها بالخطرة يعني انه سيسير بعيدا باتجاه السقوط بأحضان المعسكر السوفيتي، ولكن مع الاخذ بعين الاعتبار بما ذكره تقرير اللجنة المعنية من الحذر من المؤامرات المعادية لقاسم وتمييزها وعدم الخلط فيما بينها ؛ لان المؤامرات الفاشلة لها ارتدادات سلبية لاسيما ان فشلها قد يؤدي الى صعود الشيوعيين[٨٥].

بقيت السفارتين البريطانية والأمريكية ترقبان الاوضاع في العراق لاسيما بعد تزايد مؤامرات الانقلاب ضد قاسم،وفي ١٠ تشرين الثاني ١٩٦٢ كشف السفير البريطاني روجر الين في تقريراً له ان هناك مجاميع مختلفة تعمل للإطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم الا ان الاتجاه الاكثر احتمالاً في التغيير سيأتي عن طريق تحرك الجيش،وقد حصلت السفارة على معلومات عن هذا التحرك الا ان سياسة قاسم في تبديل مواقع الضباط ومراقبة تحركاتهم كانت فعالة في احباط اي عمل، وختمت السفارة تقريرها ان احتمالية حصول انقلاب مفاجئ وغير متوقع يبقى قائماً من قبل مجموعة متآمرة مضمونة[٨٦] .

وفي المحصله حصل هذا الانقلاب المفاجئ فيما بعد وأطاح بالنظام القاسمي عام ١٩٦٣،وما سمي بالمجموعة كان عبارة عن مجموعة من عناصر حزب البعث عبر عنها في تقارير السفراء بـ ((مجموعة الشباب Youth group))،وهي عبارة استخدمها البعثيون لتوصيف رفاقهم،ولعل ذلك راجع الى ان اغلب المنتمين الى حزب البعث هم من طلاب المدارس والجامعات المصنفين الى فئة عمرية شابة وهذا الوصف غالباً هو المتداول فيما بينهم[٨٧]،وكانوا على مستوى من الحراك عالي جداً جعل حصتهم هي الاكبر في المحاولات الانقلابية التي استهدفت اسقاط عبد الكريم قاسم وحسب تقرير السفارة البريطانية والمؤرخ في ٣١ كانون الاول ١٩٦٢ فان العناصر البعثية التي اصطلح عليها بـ ((مجموعة الشباب)) كانت هي الاكثر حراكاً وان اغلب القصص الانقلابية تعلقت بهم[٨٨] .

ومن هنا وجدت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ضالتها في جهة داخلية نشطة يمكن الاعتماد عليها في انهاء حكومة عبد الكريم قاسم دون ان يكون لهم يد مباشرة في اسقاطه، وهذه سياسة فعالة وهادئة ولا تكلفهم الكثير الا الدعم البسيط والجهد القليل في الاشراف والتوجيه كما سنبين.

خامساً :التعاون الاستخباري مع حزب البعث لإسقاط حكومة عبد الكريم قاسم .

وجد الامريكان ضالتهم في حزب البعث لما له من ميول واضحة في عدائه للشيوعية[٨٩]،لذلك نظروا اليه بوصفه الطريق البديل والوسط بين قاسم والشيوعيين أو عبد الناصر والقوميين العرب الراديكاليين، وقد بدأ التواصل بين بعض العناصر البعثية ووكالة المخابرات المركزية لا أقل بعد المحاولة الفاشلة لاغتيال قاسم عام ١٩٥٩ حسب ما صرح به الكاتب والموظف السابق في مجلس الأمن القومي روجر موريسRoger Morris ،كما أكد ذلك مسؤول كبير سابق في وزارة الخارجية الاميركية لم تُكشف هويته للباحثين ماريون وبيتر سليگليت ان البعثيون اتصلوا بالسلطات الاميركية في أواخر الخمسينات، وكان يُنظر الى البعث على انه " قوة المستقبل السياسية " التي تستحق دعم الولايات المتحدة ضد قاسم والشيوعيين[٩٠] .

وقد اكد عضو قيادة البعث في العراق خالد علي الصالح[٩١] هذه العلاقة والارتباط بين البعث وبعض الاوساط الامريكية في مذكراته ان الادارة الأمريكية أبدت استعدادها إلى تقديم المساعدات المالية والعسكرية لدعم حزب البعث ضد حكم عبد الكريم قاسم في العام ١٩٥٩، ونقلت تلك الرغبة عن طريق طالب شبيب عضو القيادة القطرية للحزب، إلا ان خالد علي الصالح رفض هذا العرض وهدد بالاستقالة من الحزب ان تكرر ذلك على حد تعبيره[٩٢].

كانت اتصال الاستخبارات الامريكية بحزب البعث عن طريق الجمهورية المتحدة لان جمال عبد الناصر على علاقة مع عناصر البعث وهذا ما اكده ريتشارد بيسل Richard Bissell وهو ضابط وكالة المخابرات المركزية الى مجلس الأمن القومي حيث نقل منذ كانون الأول ١٩٥٩ ان "عبد الناصر كان على اتصال وثيق مع حزب البعث " ، وقد اعترف جيمس كريتشفيلد James Critchfield، مسؤول الشرق الأوسط في وكالة المخابرات المركزية لوكالة اسوشيتد برس انه قدم توصية الى حكومة الولايات المتحدة طلب فيها التعاون مع حزب البعث في اواخر الخمسينات وأوائل الستينات[٩٣]،كما ان شبكة (C.I.A) كانت من اهم هذه الشبكات التي لها نشاط استخباري في العراق كان يقودها أرشيبالد روزفلت Archibald Roosevelt الملحق العسكري في المفوضية الامريكية في بغداد والذي له عدة لقاءات مع عناصر البعث[٩٤].

وفي تقرير لوزارة الخارجية الامريكية اكدت فيه ان حزب البعث مع انه خسر بسبب محاولتهم الفاشلة في الاغتيال،الا ان ذلك لا يعني أن قاسم مسيطر بشكل كامل على الميدان،كما ان مؤامرات الحزب مستمرة في اسقاط حكومته[٩٥]،وقد كشفت صحيفة لوس انجلس تايمز عام ١٩٩١ تقريراً لـ ديفيد وايز David Wise بعنوان "شعب مغدور A betrayed people "عرض فيه شهادات لعملاء في وكالة المخابرات المركزية C.I.A اعترفوا فيها بمحاولة اغتيال فاشلة اشتركوا بها ضد قاسم كانت في عام ١٩٦٠ من تخطيطهم وهي غير محاولة ١٩٥٩ التي قام بها حزب البعث[٩٦]،ووفق الوثائق الامريكية كانت هذه التوجهات في اسقاط حكومة قاسم تتنامى في داخل الاوساط الرسمية وغير الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية[٩٧].

خُطط لهذه التوجهات بالتنسيق مع الجمهورية العربية المتحدة لاسيما بعد ان تحسنت العلاقة عبد الناصر والولايات المتحدة ،حيث قدم الامريكان الى عبد الناصر خطة لإسقاط عبد الكريم قاسم بانقلاب يقوم به حزب البعث، وابدى عبد الناصر موافقته على الخطة، ومنذ عام ١٩٦١ وحتى الإطاحة بنظام قاسم في شباط ١٩٦٣ كانت المخابرات المصرية تتولى مهمة تسهيل الاتصالات بين وكالة المخابرات المركزية وبعثيين لجئوا الى القاهرة، من جانب آخر زادت المخابرات الامريكية اتصالاتها بين محطات الوكالة في بيروت ودمشق مع عناصر حزب البعث [٩٨].

كما قررت الادارة الامريكية في حال استولت عناصر حزب البعث على السلطة في العراق فيجب الاعتراف بهم فورا، وان تقدم لهم المساعدة "بشكل فوري"، بعد التأكد من سيطرتهم على الوضع السياسي الداخلي في العراق ومنع أي تدخل خارجي في الشأن العراقي[٩٩].

كان عبد الكريم قاسم يدرك خطورة هذه المخططات لذلك اتهم في التاسع من كانون الثاني ١٩٦٣، الدول الغربية الاستعمارية بإثارة الفتن الداخليه في العراق من اجل الهيمنة عليه،الا انه اكد على ان حكومته ستبقى "تبني وتعمل" رغم الضغوطات الداخلية والخارجية[١٠٠]،وفي مؤتمر نقابة المهندسين ١٥ كانون الثاني ١٩٦٣ اتهم عبد الكريم قاسم بشكل مباشر وكالة المخابرات الامريكية بتدبير المكائد مع دول اخرى ضد بلده وان سفارتين غربيتين في داخل العراق تبرعت بطبع المنشورات المسمومة[١٠١]،وفي بداية شباط ١٩٦٣ كرر عبد الكريم قاسم اتهامه للولايات المتحدة الأمريكية بالتآمر على الجمهورية العراقية لقلب نظام الحكم، الا انه اعتمد على قوة الشعب وقدرته على كشف المخططات ومحاربتها مشيرا الى ان لديه القدرة على القضاء على كل الشبكات الاستعمارية التي تعمل داخل البلد بعناصر امريكية وأموال امريكية [١٠٢].

الاشراف المباشر على خطة الانقلاب:

كانت بريطانيا الى جانب الولايات المتحدة الامريكية تعمل مع عناصر الانقلاب من البعثيين للإطاحة بحكومة قاسم،ومن خلال الوثائق البريطانية انكشف ان السفارة البريطانية في بغداد قد عملت على توثيق علاقاتها بمجموعة من البعثيين الشباب ذوي الميول القومية،وفي رسالة بعث بها السفير البريطاني في بغداد روجر ألين Roger Allen ذكر ان مصادر اتصاله بمجموعة الشباب البعثي قد اطلعته بشكل مفصل على خطة انقلابهم التي يرومون القيام بها ضد النظام ،وقد اقتنع ألين بخطة الانقلابيين بعد ان تأكد ان الخطة كانت مفصلة ومحكمة بشكل جيد حتى الاسماء المقررة للمناصب الرئيسية قد وضعت وتم اختيارها،ونتيجة لما يعانوه الانقلابيين من قلة التمويل وعد السفير الين بتذليل هذه العقبة[١٠٣].

وبذلك تكون السفارة البريطانية مشرفة وداعمة لعناصر الانقلاب،الا ان ذلك كان بتوجيه من وزارة الخارجية البريطانية وبسرية تامة خشية من ردة فعل عبد الكريم قاسم والشيوعيون لذلك اكد السفير البريطاني في رسالة الى وزارة الخارجية البريطانية انهم ملتزمون بتوجيهات وزارة الخارجية حول مخاطر ان تكشف الحكومة العراقية تحركات السفارة وإنها على علم بالمؤامرة أو مشتركين فيها لذلك هم عملوا بسرية تامة وبأعلى مستويات الحذر[١٠٤].

من جانب اخر كانت الحكومة البريطانية تنسق مع الادارة الامريكية في تدبير امر الانقلاب حينما بعثت تقريرا إلى الاخيرة تضمن موقفها تجاه التطورات الداخلية في العراق تحت عنوان "احتمالية سقوط قاسم والعواقب التي ستواجهها المملكة المتحدة والغرب"[١٠٥]،وعملية الاتصال كانت ضرورة تقتضيها توافق المصالح البريطانية والأمريكية في اسقاط نظام عبد الكريم قاسم لذلك اتفق الرأي على ايجاد نظام بديل يتبنى التوجه القومي في سياسته الخارجية ويراعي المصالح الغربية وعلى ضوء هذه التفاهمات كانت السفارتين البريطانية والأمريكية تتبادل المعلومات المتعلقة بخطط الانقلاب[١٠٦].

ومن خلال ما ذكرته الوثائق الامريكية والبريطانية ظهر ان انقلاب شباط ١٩٦٣ كان بتخطيط ودعم من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا،حتى ان بعض الوثائق ذكرت ان الضابطين البعثيين صالح مهدي عماش وحردان التكريتي كان على اتصال بالسفير البريطاني الين والذي وصفهم في برقية له بأنهما " صديقان ويميلان الينا بكل ود " كما وصف عماش بأنه متآمر ويتمتع بالنشاط والذكاء ويشترك مع الاخر بمعاداتهم للشيوعية [١٠٧]،وبغية كسب القوى القومية الاخرى قام السفير البريطاني بالتفاهم مع احمد حسن البكر -والذي وصفه بالمتآمر والمتردد في اتخاذ القرارات المهمة- بان الاعلان عن الانقلاب يجب ان يكون في بداية الامر بيانه قومي وليس بعثي[١٠٨].

وفي اتصال مهم اجرته السفارة البريطانية في بغداد بأحمد حسن البكر عن طريق صالح مهدي عماش في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٣ ابلغته بان حركة القومين العرب سيطيحون بحكومة عبد الكريم قاسم في نهاية شباط ١٩٦٣[١٠٩] ،مما دفع الحزب ان ينتدب صالح مهدي عماش وعلي صالح السعدي وعدنان القصاب للتباحث مع السفارة البريطانية في وضع خطة محكمة للإطاحة بالزعيم قاسم،وقد تم اللقاء مع هورد ستيفن Howard Stephen بمقر السفارة البريطانية ببغداد مساء يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٣ حيث وضع الخبير البريطاني خطة الانقلاب وموعد تنفيذها،كما اشار بضرورة تجهيز

عناصر الحزب بالأسلحة الخفيفة حين نزولهم الى الشارع بمجرد سماع البيان الاول، وفي ليلة الرابع من شباط ١٩٦٣ اعاد احمد حسن البكر الاتصال بالسفارة البريطانية حينما ابلغهم باعتقال صالح مهدي عماش من قبل اجهزة النظام ومن اجل السيطرة على زمام المبادرة وعدم كشف خطة الانقلاب حددت السفارة البريطانية ساعة الصفر التي دقت في الساعة الثامنة صباح يوم ٨ شباط ١٩٦٣[١١٠].

كما ان المخابرات الامريكية ايضاً كانت على علماً بموعد تقديم الانقلاب وهذا ما اشارت له المذكرة الصادرة من مكتب شؤون الأمن الدولي في وزارة الدفاع الامريكية إلى نائب مساعد وزير الدفاع بان أعضاء وكالة المخابرات المركزية كانوا على علم بالانقلاب بعد ان تم تقديم موعده بسبب اعتقال قاسم عدد من أعضاء حزب البعث، ورأى باقي اعضاء الحزب ضرورة التعجيل بالانقلاب وهم قادرون على ذلك،كما اشارت المذكرة الى ان هناك إجماع بين أعضاء وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية على أنه إذا نجح الانقلاب، فإن العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق سوف تتحسن بشكل كبير ويجب أن يتحسن الوضع الداخلي في العراق تدريجياً.[١١١]

لقد انتجت سياسة التآمر الامريكي- البريطاني في دعم الانقلاب تحقيق المصالح الغربية ،فقد اعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة في بيانه الاول بأنه سيضمن لكل الشركات النفطية الاجنبية الحرية الكاملة للتنقيب عن البترول العراقي،كما ان العهد البعثي الجديد وبعد مضي اقل من شهر على وجوده وافق عن استقلال الكويت مقابل ٣٠ مليون دينار دفعت الى حكومة البعث وبذلك حلت عقدة كانت تشغل الاستعمار الانكليزي طوال عهد عبد الكريم قاسم[١١٢].

ونتيجة لهذه السياسة المتوقعة قدمت الحكومة البريطانية كل الدعم للنظام البعثي الجديد فوافقت بعد أقل من شهرين على الانقلاب على تدريب عدد من الضباط العراقيين في بريطانيا وتزويد حكومة البعث بكميات كبيرة من الاسلحة والمعدات، بما فيها ناقلات أفراد مصفحة من طراز "ساراسن" Saracen وطائرات "هنتر" واعتده[١١٣].

اما الولايات المتحدة الامريكية فقد عدت النظام الانقلابي الجديدة بأنه مناهض للشيوعية وهو أفضل من نظام رئيس الوزراء السابق قاسم الذي لم يكن صديقاً للغرب،لذلك نقل القائم بالأعمال الامريكية في بغداد الى قادة قيادة الانقلاب ترحيب بلاده بالانقلاب وان الولايات المتحدة من مصلحتها منح الاعتراف المبكر بالنظام،وان من الضروري تعيين سفير جديد لهم بعد ان تم سحبه من بغداد بناء على طلب عراقي في حزيران ١٩٦٢.[١١٤]

وفي مذكرة صريحة من السكرتير التنفيذي لوزارة الخارجية (بروبيك Brubeck) صادرة في ١٣ شباط ١٩٦٣ إلى المساعد الخاص للرئيس لشؤون الأمن القومي (بوندي Bundy) اعترفت من خلالها الولايات المتحدة من انها هي من صنع النظام الجديد في العراق جاء فيها : " موقفنا ينبغي أن يكون موقف الصديق الذي حضوره معروف ومقدر ولكنه لا يطغى، ويجب تجنب أي إشارة إلى التدخل في الشؤون الداخلية العراقية، ويجب علينا أيضًا أن نكون حريصين على تجنب خلق الانطباع بأننا أنجبنا النظام أو أننا نحاول الآن أن نكون الأبوين له "[١١٥].

سادساً:الشهادات والكتابات التاريخية في تدعيم حقيقة التآمر.

كان للشهادات والكتابات التاريخية الى جانب الوثائق الرسمية والتي هي مادة البحث دور كبير في تدعيم حقيقة ما حصل من تآمر امريكي بريطاني في اسقاط حكومة عبد الكريم يوم ٨ شباط ١٩٦٣ ولعل عبارة أمين عام القيادة القطرية للبعث علي صالح السعدي المساهم بشكل فعال في حركة ٨ شباط كانت صادقة حينما قال: " أننا جئنا إلى السلطة بقطار أمريكي "،لاسيما وان هناك من أكد صدور هذه المقولة عن السعدي ومنهم : الكاتب حسن العلوي ذكر ان هاني الفكيكي عضو القيادة القطرية وعضو المجلس الوطني لقيادة الثورة حدثه أن عضواً في حزب البعث وقد ذكر أسمه سأله عن حقيقة ما ينقل عن لسان صديقه السعدي، فأجاب الفكيكي: " نعم سمعته يقول ذلك أكثر من مرة" [١١٦]، كما اكد ذلك الوزير العراقي السابق اسماعيل العارف في حديث مع السعدي في لبنان عام ١٩٦٤[١١٧]،والشاعر مظفر النواب في حديث مع السعدي بعد رجوع الاخير من منفاه،والصحفي العراق يونس الطائي ان السعدي اخبره ذلك في القاهرة عام ١٩٦٧[١١٨].

ان ما كشفه السعدي من تصريح عن دور الولايات المتحدة في مجيء حزب البعث الى السلطة يكون اكثر قبولاً بعد ان اثبتنا رغبة القوى الغربية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانية في إسقاط حكم الزعيم عبد الكريم قاسم وعلاقة هذه القوى ببعض قيادات البعث ،كما ان الوثائق الامريكية والبريطانية فضلا عن الدراسات الاخير المتضمنة هذه الوثائق وبعض المذكرات السياسية والتصريحات لبعض المسؤولين اثبتت بما لا يقبل الشك عن دور هذه الدول في انقلاب ٨ شباط لإسقاط حكومة عبد الكريم قاسم.

كما ان هناك عضو في القيادة القطرية لحزب البعث ١٩٦٣ لم يرغب في ذكر اسمه ذكر في حديثه مع حنا بطاطو عن الاتصالات السرية بين عناصر المخابرات الامريكية وبعض القيادات البعثية كشفت عنها السفارة اليوغوسلافية في بيروت حينما حذرت بعض القادة البعثيين العراقيين من ان البعض من قيادات البعث يقيمون باتصالات خفية مع ممثلين للسلطة الامريكية[١١٩].

وقد اكد حقيقة هذه الاتصالات الكاتبان أديث و إي أف بنروز Edith and E. F. Penrose في كتابهما الموسوم "العراق: العلاقات الدولية والتطور الوطني" Iraq: International Relations and National Development من خلال مقابلات اجرياها مع بعض البعثيين العراقيين الذين أكدوا أن وكالة المخابرات المركزية تآمرت مع قيادات حزب البعث للإطاحة بحكومة قاسم،وهذا ما أكده هاشم جواد وزير الخارجية في عهد قاسم بأن وزارة الخارجية العراقية كانت لديها معلومات عن وجود تواطؤ بين البعث و C.I.A [١٢٠]،وقد اكد ايضاً العقيد عبد المحسن الرفيعي مدير الاستخبارات العسكرية في حكومة عبد الكريم قاسم من انه كان يمتلك معلومات دقيقة ان المخابرات البريطانية كانت على علم مسبق بالثورة،ولديهم رغبة أكيدة بالتغيير[١٢١]

كما كشف محمد حسنين هيكل رئيس تحرير جريدة الأهرام في حديث أجراه مع الملك حسين ملك الأردن، ونشر في صحيفة الأهرام ذكر الاخير إن ما جرى في ٨ شباط ١٩٦٣ كان بدعم من الاستخبارات الأمريكية،ذاكراً ان البعض من الذين حكموا بغداد اليوم لا يعرفون هذا الأمر، لقد عقدت اجتماعات عديدة بين حزب البعث والاستخبارات الأمريكية،وكان اهم هذه الاجتماعات قد عقد في الكويت،كما أن محطة إذاعة سرية كانت تبث إلى العراق من الكويت يوم ٨ شباط لتزود رجال الانقلاب بأسماء وعناوين الشيوعيين هناك للتمكن من اعتقالهم وإعدامهم.[١٢٢]

ونقل جمال الاتاسي الذي كان وزيراً في الحكومة السورية في لقاء اجراه معه الكاتب مالك المفتي ان هذه النقاشات حينما وصلتنا اخبارها كقيادات في حزب البعث السوري ،بدأنا بمناقشتهم وكانوا يبررون تعاونهم مع وكالة المخابرات المركزية(C.I.A) انها من اجل إسقاط عبد الكريم قاسم والاستيلاء على الحكم، كانوا يقارنون ذلك بكيفية وصول لينين بقطار الماني للقيام بثورته ليصلوا هم ايضاً بقطار اميركي[١٢٣].

كما نقل طالب شبيب ما ذكره هاني الفكيكي وهم اعضاء قيادة في حزب البعث ان في منتصف شباط ١٩٦٣ عندما تم جرد محتويات عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع عثر على اضبارة تخص الدكتور ايليا ازغيب الأستاذ المنتدب للتدريس في جامعة بغداد وبتوصية وتزكية من ميشيل عفلق والقيادة القومية استخدم حزب البعث الدكتور زغيب لسنوات في نقل بعض الرسائل بينهم وبين القيادة القومية وكان طالب شبيب هو صلة الوصل به في بغداد، وحينما درس الملف وجدوه مليئاً بتقارير مديرية الأمن العامة والاستخبارات العسكرية التي تشير إلى علاقة زغيب بوكالة الاستخبارات الأمريكية، وتعاونه مع حزب البعث الا ان عبد الكريم قاسم لم يأمر باعتقاله وإبعاده من العراق وإنما امر بـإبقائه ومراقبته بدقة بعدها غادر زغيب خارج العراق بتدبير ومساعدة طالب شبيب[١٢٤]،وفي شهادة للتاريخ اكد وزير الارشاد العراقي الاسبق مالك دوهان الحسن هذا الارتباط بين حزب البعث والامريكان وكيف ان هؤلاء قدموا الدعم والمساعدة لمجيء البعث الى السلطة في انقلاب ٨ شباط[١٢٥] .

ان ما وارد من شهادات تصدقه الوثائق الامريكية التي نقلنا بعض نصوصها من ان الادارة الامريكية كانت على علم بما سيقوم به الانقلابين البعثيين وكيف يمكن ان يعلموا ذلك ويقرروا ان يدعموهم اذا لم تكن هناك لقاءات وارتباطات وتفاهمات حول ما يخدم حكم البعثيين في العراق وما ينتجونه من سياسة لا تتعارض مع المصالح الامريكية والبريطانية.

وعلى مستوى الكتابات والدراسات فقد عد كتاب التدخل السري للولايات المتحدة في العراق خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٦٣ للكاتب ويليام زيمان من اهم الدراسات التي كشفت عن تواطأ المخابرات المركزية الامريكية مع حزب البعث لإسقاط عبد الكريم قاسم؛وهي دراسة اكاديمية ضمت العديد من المصادر المهمة منها ما كتبه سعيد ابو ريش وهو من أكثر المؤلفين إحاطة بموضوع التدخل الاميركي في العراق خلال المدة ١٩٥٨ - ١٩٦٣. فان كتابيه "صداقة وحشية: الغرب والنخبة العربية" A Brutal Friendship: The West and the Arab Elite الصادر عام ١٩٩٧، و"صدام حسين: سياسة الانتقام" Saddam Hussein: The Politics of Revenge، الصادر عام ٢٠٠٠، تضمنا معلومات مفصَّلة حصل عليها المؤلف من شخصيات عديدة قامت بأدوار أساسية في انقلاب ١٩٦٣، مثل: جيمس كريتشفيلد James Critchfieldالمسؤول عن نشاطات وعمليات المخابرات الأمريكية في الشرق الأوسط في مطلع الستينيات، والذي اكد أن المخابرات الأمريكية لعبت دوراً اساسياً وحاسماً في تأمين ونجاح انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ انطلاقا من مقر السفارة الأمريكية في بغداد، للإطاحة بحكومة ونظام عبد الكريم قاسم[١٢٦] .

كذلك استشهد كريتشفيلد في كتاب "صداقة وحشية" بـ ٥٨ مقابلة بالاسم وبـ ٢٩ مقابلة بلا اسم،كشهادات تاريخية للعديد من الامريكان والعراقيين ، المذكورين بالاسم أو من الذين بقيت اسمائهم طي الكتمان، كذلك اورد في كتابه الاخر سياسة الانتقام ٦٧ مقابلة بالاسم و ٤٦ مقابلة بلا أسم، كما يستخدم المؤلف بصيرته الشخصية للولوج في العلاقات العراقية-الامريكية السرية من خلال بما اكتسبه من خبرة أثناء عمله صحفياً في منطقة الشرق الأوسط إبان الخمسينات والستينات ، وعمله كحلقة وصل بين الشرق والغرب في مشتريات أسلحة ومعدات استراتيجية للعراق،كما نشر المؤلف والمراسل المختص بشؤون الشرق الأوسط جون كي كولي John K. Cooley كتابه الموسوم "تحالف ضد بابل: الولايات المتحدة وإسرائيل والعراق ،في هذه الكتاب سلط الكاتب الضوء على دور وكالة المخابرات المركزية في انقلاب ١٩٦٣،وأشار الى ان جيمس كريتشفيلد رئيس عمليات الشرق الأدنى في (C.I.A) اعترف بأنه اوصى بأن تقدم وكالة المخابرات المركزية الدعم لحزب البعث في اوائل الستينات[١٢٧].

وفي عام ٢٠٠٥ نشر ويليام بلوم في كتابه "دولة مارقة: دليل الى القوة العظمى الوحيدة في العالم ،اثبت فيه تدخل الولايات المتحدة في العراق خلال المدة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٣، من خلال معلومات استقاها من وثائق امريكية،ومقابلات شخصية مع مسؤولين متقاعدين في وزارة الخارجية مثل ويليام ليكلاند وجيمس ايكنز اللذين شغلا منصبي السكرتير الأول والثاني للدائرة السياسية في سفارة الولايات المتحدة في بغداد خلال المدة التي سبقت انقلاب ١٩٦٣ والمدة التي أعقبته ،والمسؤول السابق في وكالة المخابرات المركزية ايد كيEd Kane وهو رئيس مكتب العراق في مقر وكالة المخابرات المركزية في واشنطن وقتذاك[١٢٨].

الخاتمة:

بحثت الدراسة موضوع التآمر الامريكي-البريطاني في اسقاط حكومة عبد الكريم قاسم ١٤ تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣ وقد خرجت بعدة نتائج توصل إليها الباحث هي:

- ان العراق كان ولا زال ذا اهمية اقتصادية -لاسيما نفطياً- وإستراتيجية في حسابات القوى الغربية المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ومحط نزاع وتدخل هذه القوى للاستحواذ على خيراتها،الا ان مصالح هذه القوى اصبحت مهددة بالخطر بعد سقوط النظام الملكي وقيام نظام جمهوري ثوري مستقل لا تربطه علاقات بنيوية مع الدول الاستعمارية،كما نشأت حكومة وطنية برئاسة الزعيم عبد الكريم قاسم كان من اهدافها الاساسية المحافظة على سيادة البلد وتخليص اقتصاده من السيطرة الاستعمارية والعمالة الاجنبية.

- حاولت الولايات المتحدة وبريطانيا كسب النظام الجديد والاعتراف به لا سيما بعد ان تعهدت حكومة عبد الكريم قاسم للدول الغربية بحفظ مصالحهم النفطية في العراق الا ان تهديد هذه المصالح والخشية عليها بقي قائماً لأسباب كان اهمها:
- تبني حكومة عبد الكريم قاسم سياسة وطنية تمثلت باستعادة الاراضي العراقية من الشركات النفطية بعد صدور قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١،وخروج العراق من منطقة الاسترليني من خلال الانسحاب من الاتفاقيات الاقتصادية التي ارتبط بها العراق الملكي مع المملكة المتحدة ،كما ان مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت الى العراق قد شكل خطراً كبيراً على المصالح البريطانية لا يمكن للأخيرة ان تتجاوزه .
- تغير موازين القوى وصعود الاتحاد السوفيتي كقوة منافسة للنفوذ البريطاني والأمريكي في العراق بعد ثورة تموز ١٩٥٨،كما ان صعود الحزب الشيوعي في العراق كحزب ايديولوجي موالي للشيوعية العالمية التي مركزها الاتحاد السوفيتي شكل خطر على المصالح الغربية لا سيما بعد ان توسع نشاطه بعد احداث الموصل ١٩٥٩ حينما طالب بضرورة اشراكه في الحكم.
- نتيجة هذه المخاطر كان على بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ان تحمي مصالحها وتحافظ عليها من خلال تبني سياسة التآمر في اسقاط حكومة قاسم الا ان تحقيق ذلك توقف على امرين:
  - قوة الحكومة ومقدار امكانياتها الوطنية في حفظ سيادة البلد والذود عن مصالحه الوطنية وعدم التفريط بها مهما كانت التحديات.
  - قوة وتلاحم الجبهة الداخلية من احزاب وتيارات سياسية في تحقيق الوحدة الوطنية لمواجهة التحديات.
- لم تكن الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا قادرة على الاطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم بشكل مباشر بسبب وطنية الحكومة وقوتها الجماهيرية ،كما ان النظام العالمي القائم على الثنائية القطبية لم يكن ليسمح بذلك، فقيام للولايات المتحدة بالعدوان على دولة ثورية يثير ردت رد فعل الاتحاد السوفيتي الذي لا يسمح بهذا التدخل لذلك كان على الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا اختراق الجبهة العراقية الداخلية بسبب تفككها ودعم القوى السياسية المعارضة للنظام القاسمي.
- ان نقطة التآمر في اسقاط حكومة عبد الكريم قاسم كانت نتيجة التوافق في المصالح بين القوى الغربية الخارجية والقوى القومية في الداخل بعد ان اصبحت حكومة قاسم عقبة كأداء امام هذه القوى في تحقيق مصالحها ووصولها للسلطة ،لذلك دفعت المصالح الغربية باتجاه دعم تلك القوى القومية المحافظة والمعارضة للوجود الشيوعي والتدخل السوفيتي ، وقد وجد الامريكان والبريطانيون ضالتهم في حزب البعث لعدائه للشيوعية،لذلك نظروا اليه بوصفه الطريق البديل والوسط بين قاسم والشيوعيين أو عبد الناصر والقوميين العرب الراديكاليين.
- ان ما حصل من توافق في المصالح بين القوى الغربية والقوى القومية لا يعني ان المصالح القومية الحقيقية متوافقة بطبيعتها مع المصالح الاستعمارية بل هي على النقيض منها،الا ان بعض القيادات البعثية كان يطمح للوصول الى السلطة والاستحواذ على مكاسبها ويبذل كل محذور في سبيل ذلك وان كان التعاون مع الغرب وفق مقولة الغاية تبرر الوسيلة.
- اظهرت الوثائق الامريكية والبريطانية حجم التواصل بين بعض العناصر البعثية ووكالة المخابرات المركزية في أواخر الخمسينات وبالتحديد بعد المحاولة الفاشلة لاغتيال قاسم عام ١٩٥٩، وكان يُنظر الى البعث على انه قوة المستقبل السياسية التي تستحق دعم الولايات المتحدة ضد قاسم والشيوعيين،وبذلك فان التآمر الامريكي البريطاني في اسقاط عبد الكريم قاسم وصعود حزب البعث الى السلطة في ٨ شباط ١٩٦٣ كان حقيقة صرحت بها الكثير من الشخصيات الحزبية والسياسية، وكشفت عنها المذكرات السياسية والشهادات التاريخية لبعض المسؤولين فضلا عن والوثائق التاريخية.

الهوامش:

(١)كان في مقدمة الكتلة القومية التي رفعت شعار الوحدة الفورية هي حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي وهو رأس الحربة في هذا الصراع .القيادة القومية،مدرسة الاعداد الحزبي،لجنة تاريخ الحزب،الملف رقم ٢٣/٧،العدد ١١٨، ١٥ تشرين الاول ١٩٥٨.نقلاً عن:سعد مهدي شلاش،حركة القوميين العرب،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٤،ص١١٨

(٢) محمد حمدي الجعفري،بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨،دار الشؤون الثقافية،بغداد،٢٠٠٠،ص١٣

(٣) نقلاً عن: حكمت سامي سليمان،نفط العراق،دار اليقضة العربية،دمشق،١٩٥٨، ص٤١ .

(٤) تعود مصالح الولايات المتحدة في العراق الى القرن التاسع عشر حينما كان لها نشاط تجاري في العراق،لذلك عينت جون هنري John Henry أول قنصل لها في بغداد عام ١٨٨٨،ولما تصاعد هذا النشاط قامت القنصلية الامريكية في بغداد بتأسيس وكاله لها في البصرة في ايلول ١٨٩٥ للإشراف على المصالح الامريكية التجارية في البصرة. F.R.U.S, R-1,N0.53 ,From Consulate General Of the U.S.A, Consulate in able to the department of state ,subject :appointment, of Consul to Baghdad ,April 30 ,1895.

(٥) حسن خلف هاشم العلاق،المرتكزات السياسية للعلاقات العراقية-الامريكية ١٨٣٠-١٩٥٠،مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية،الجامعة المستنصرية، ٢٠٢١، المجلد ١٨، العدد ٧٤، ص٢٥٤.

(٦) راجع:زكي صالح،بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤،مطبعة العاني،١٩٦٨ .

(7)Parliamentary Depates ,House of Lords 1911 , Vol X P.587. نقلاً عن :فاروق صالح العمر ،حول سياسة بريطانيا في العراق،١٩١٣-١٩٢١،مطبعة الارشاد،بغداد،١٩٧٧،ص٦.

(٨) تعود المصالح الالمانية في العراق الى عام ١٩٠٣ حينما حصلت المانيا من الادارة العثمانية على امتياز سكة حديد ، قونية- بغداد- البصرة والحصول على حق استغلال المعادن على جانبي السكة لمسافة عشرين كيلو مترا، وبعد سنه حصلت على حق التنقيب في حقول ولايتي الموصل وبغداد،ولم يرق هذا الامتياز، للجهات البريطانية الذي اعتبرته تهديدا مباشرا لمصالحها في العراق والخليج العربي.للمزيد ينظر:لؤي بحري،سكة حديد برلين –بغداد حتى عام ١٩١٤،شركة الطبع والنشر الاهلية،بغداد،١٩٦٧؛ نوري عبد الحميد خليل، النفط ١٩١٤-١٩٥٨ ، موسوعة حضارة العراق، ج١٢، بغداد، ١٩٨٥، ص٩٥.

(٩) نوري عبد الحميد خليل، النفط ١٩١٤-١٩٥٨ ، موسوعة حضارة العراق، ج١٢، بغداد، ١٩٨٥، ص٩٦.

(10)F . O . 2249/1915 Pt 2 ,IOR/L/PS/10/556, telegram sent by the British Civil Commissioner in Baghdad,to the Secretary of State for Foreign Affairs, 3 August 1920,p.29. ؛Kevin M. Jones, The Dangers of Poetry: Culture, Politics, and Revolution in Iraq, Stanford University Press, 2020,P.163.

(11)For correspondence concerning dissatisfaction of the United States with the decision relating to the Iraq mandate, see Foreign Relations, 1925, vol. ii, pp. 230 . https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1925v02/pg_230

(12)F . O . Iraq in British Document Records 1918-1921, Vol 2,From the British Secretary of State for Foreign Affairs (Curzon) to the American Ambassador (Davis)

(١٣) لمزيد من التفصيل ينظر : غسان غازي يوسف،امتيازات شركات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢،مجلة الباحث،عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني،مديرية تربية كربلاء،٢٠٢٢. ص٢١٠.

(١٤) حكمت سامي سليمان،نفط العراق،دار اليقظة العربية،دمشق،١٩٥٨، ص١٠٦- ص١٠٧ .

(15) F.R.U.S, Foreign Service Officer, Minister Resident/Consul General (Iraq), Appointed: August 5, 1932, Presentation of Credentials: November 7, 1932.

(16) F.R.U.S, DIPLOMATIC PAPERS, 1943, THE NEAR EAST AND AFRICA, VOLUME IV, The Department of State to the Iraqi Legation Aide-Mémoire, Washington , August 9, 1943,p644.

(١٧) وزارة الخارجية،مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية المعقودة بين العراق والدول الاجنبية،ج٢،مطبعة الحكومة،بغداد،١٩٧٥،ص٣٩.

(١٨) ايناس سعدي عبد الله،الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الامريكية السوفيتية، اشوربانيبال للكتاب،بغداد،٢٠١٥،ص٣٣-ص٣٤. .

(19)Richard H.nolte, United States Policy and The middle east , Georgiana , Stevens ,new york,1964,pp.156-157.

(٢٠) محمد عزيز شكري،الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية،عالم المعرفة ،الكويت،ص٥٠ .

(٢١) الضباط الاحرار: وهم تنظيم عسكري ضم نخبة من الضباط اطلق عليهم لاحقاً تسمية الضباط الأحرار أسوةً بتنظيم الضباط الأحرار في مصر ،تكون من مجموعة من الضباط يرأسهم الزعيم عبد الكريم قاسم قاموا في ١٤ تموز ١٩٥٨ بثورة اطاحة بالنظام الملكي وإقامة النظام الجمهوري، تولى عبد الكريم قاسم رئاسة الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، في حين أصبحت الرئاسة على شكل مجلس سمي مجلس السيادة ضم ثلاثة شخصيات هم نجيب الربيعي وخالد النقشبندي ومحمد مهدي كبة.ينظر: ليث عبد الحسن الزبيدي،ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق،دار الرشيد للنشر،بغداد،١٩٧٩ ،ص١٢٢- ص١٤٠.

(٢٢)ليث عبد الحسن الزبيدي،ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق،دار الرشيد للنشر،بغداد،١٩٧٩،ص٢٤٥،ص٣٢٣.

(٢٣)اسماعيل العارف،اسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية العراقية،دار الحياة،القاهرة،٢٠١٢،ص٢٤٩- ص٢٥٠.

(24)F.O., 371/2362, Telegram , From Foreign Office, London to, Labor Party Leader Kate Scull ,15 July 1959؛

نقلاً عن: علاء موسى كاظم نورس،ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين،الدار الوطنية للنشر،بغداد،١٩٩٠،ص٥٣.

(٢٥)نقلاً عن:محمد عودة ، ثورة العراق،دار النديم،القاهرة،(د-ت)،ص٣.

(26)F.O., 371/134158, Telegram (Top Secret), from British Ambassador in Washington to British Foreign Office, No 1891 ,14 July 1958 ؛ F.O., 371/133835, from Newyork to Foreign Office, No 667 ,18 July 1958.

(27)F.O., 371/2362,(Instant Telegram), From the British Embassy in Moscow to the British Foreign Office, No 952 ,16 July 1958.

(٢٨)سنان صادق حسين الزيدي، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق ١٩٥٨-١٩٦٣،طروحة دكتوراه،غير منشورة،جامعة بغداد-كلية تربية ابن رشد،٢٠٠٥،ص٣٥؛صحيفة الجمهورية (بغداد)،العدد ٥، ٢٢ تموز ١٩٥٨.

(29)F.O., 371/2362,(Instant Telegram), From the British Embassy in Washington to the British Foreign Office, No 1948 ,18 July 1958.

([30])F.O., 371/2362,(Instant Telegram), From the British Foreign Office to the British Embassy in Washington, No 4795 ,19 July 1958.

([31])F.O., 371/2362, A secret memorandum prepared by the British Foreign Office entitled (The Revolution in Iraq),19 July 1958.

([32])F.R.U.S., 1958–1960, NEAR EAST REGION; IRAQ; IRAN; ARABIAN PENINSULA, VOLUME XII, Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State,No.124, Baghdad, July 19, 1958,p.328.

([33])F.O., 371/132545, policy in the middle East ,CAE shuck burgh to Fo for distribution ,public Records Office (PRO), London ,15 August 1958.

([٣٤]) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي،تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري،بيت الحكمة،ط٢،بغداد،٢٠٠٥، ص٢١٩.

([35]) F.R.U.S, 1958 - 1960 Volxll, Paper Prepared by the National Security Council Planning Board,No.42, Washington, August 19, 1958,p 147.

([36]) F.R.U.S, 1958–1960, NEAR EAST REGION; IRAQ; IRAN; ARABIAN PENINSULA, VOLUME XII,N.161, Special National Intelligence Estimate, Washington, February 17, 1959,p.383.

([٣٧]) ينظر: حازم حسن العلي،ثورة الشواف ٧ آذار ١٩٥٩،الدار العربية،بغداد،١٩٨٧؛ جريدة الثورة ، (بغداد) ، العدد ١١٤ ، ٩ آذار ١٩٥٩ .

([٣٨]) ينظر: جريدة اتحاد الشعب ، العدد ٧٨ ، ٢٨ نيسان ١٩٥٩؛سمير عبد الكريم،اضواء على الحركة الشيوعية في العراق،ج٢،دار المرصاد،بيروت،(د-ت)،ص٩٤.

([٣٩]) ينظر: جريدة صوت الأحرار ، العدد ١٣٩ ، ٤ أيار ١٩٥٩ ؛جريدة اتحاد الشعب ، العدد ٨٣ ، ٥ أيار ١٩٥٩.

([٤٠])اقتباس من تعميم داخلي للحزب الشيوعي العراقي صادر في العام ١٩٦٧ تحت عنوان محاولة لتقييم الحزب الشيوعي العراقي للفترة تموز ١٩٥٨-نيسان ١٩٦٥،ص٧،نقلاً عن:حنا بطاطو،العراق،ترجمة عفيف الرزاز،ج٣،منشورات ،دار القبس،الكويت،ص٢٠١.

([41]) F.R.U.S, 1958 - 1960 Volxll,N.175, Paper Prepared in the Department of State, Policy the United States Should Follow To Prevent Communism From Establishing, Washington, April 15 1959,P.421.

([42]) F.R.U.S, 1958 - 1960 Volxll, National Security Council discussion at the 402 nd meeting of the DDEL DDEPP ann whitman files, series, Washington, April 17, 1959, Box 11, pp.8-11.

([43]) F.R.U.S, 1958–1960, NEAR EAST REGION; IRAQ; IRAN; ARABIAN PENINSULA, VOLUME XII,N.179, Special National Intelligence Estimate, Washington, April 21, 1959,p.440.

([44])Roby Barrett , Intervention in Iraq1958-1959, the Middle East Institute, No. 11, April 2008,p.10.

(٤٥)راجع : العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨- ١٩٥٩ ، ترجمة وتعليق خليل ابراهيم الزوبعي ، بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٠ ، ص٢٠٥.

(46) F.R.U.S, 1958–1960, NEAR EAST REGION; IRAQ; IRAN; ARABIAN PENINSULA, VOLUME XII,N.161, Special National Intelligence Estimate, Washington, February 17, 1959,p.383.

(47)look:Roby Barrett , Intervention in Iraq1958-1959, the Middle East Institute, No. 11, April 2008,p.10.

(٤٨) سعيد عبود السامرائي،اقتصاديات العراق،بغداد،مطبعة الرشاد،،ص٥٩- ص٨٨؛ Joseph Sassoon, Economic policies in Iraq 1932-1950 , British Library, British,2010,p.210.

(49)United States, Department of State, Nina J. Noring and Glenn W. LaFantasie eds. Foreign Relations of the United States, 1961-1963, vol. XVII: Near East 1961-1962, 364-365. ؛ حسن السعيد،البعث والقطار الامريكي،مركز النهوض،بغداد،٢٠١٣،ص٥٥

(٥٠)أحمد الخطيب، الكويت: من الإمارة إلى الدولة ذكريات العمل الوطني والقومي، دار سعاد الصباح،١٩٩٣،ص٤٨٤.

(٥١)اسماعيل العارف،اسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية العراقية،دار الحياة،القاهرة،٢٠١٢،ص٢٤٩- ص٣٠٩.

(٥٢)المصدر نفسه،ص٢٤٩- ص٢٥٣.

(53)F.R.U.S., 1961-1962, Vol.XVIlI, Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State ,Baghdad, September 20, 1962, P.117-118.

(٥٤)خليل ابراهيم حسين،سقوط عبد الكريم قاسم،دار الحرية،بغداد،١٩٨٩،ص١٩٠..

(55) F.R.U.S, FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1958–1960, FOREIGN ECONOMIC POLICY, VOLUME IV ,Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Talbot) to the Under Secretary of State (Ball),N.150, Washington, December 18, 1961.,p.361.

(56) F.R.U.S, 1958–1960, NEAR EAST REGION; IRAQ; IRAN; ARABIAN PENINSULA, VOLUME XII,N.161, Special National Intelligence Estimate, Washington, February 17, 1959,p.383.

(57) F.R.U.S, FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1958–1960, NEAR EAST REGION; IRAQ; IRAN; ARABIAN PENINSULA, VOLUME XII,N.223, . Paper Prepared by the Operations Coordinating Board, Washington December 14, 1960,p.525.

(٥٨)د.ك.و،وزارة النفط،رقم الملفة ٤٢١٨٠٠/١٦٩،بيان عن مفاوضات النفط صدر عن وزارة النفط ،بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٦١.

(٥٩) وزارة النفط ،بيان وزارة النفط الصادر بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٦١عن نتيجة المفاوضات مع شركات النفط العاملة في العراق، ص٤٧- ص٤٨.

(٦٠)ينظر :وزارة النفط، قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط،بغداد،١٩٦١،ص١٠- ص١١.

(٦١) اوريل دان ،العراق في عهد قاسم،ترجمة جرجيس فتح الله،منشورات الجمل،بيروت، ٢٠١٢، ص٤٥٨.

(٦٢)تم حظر حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٦ ، والذي نص في احد فقراته " بأن النظام الديمقراطي في العراق يقوم على اساس التعددية السياسية والانتقال السلمي للسلطة ، وحيث ان الدستور قد اعتمد مبادئ العدل والمساواة والحرية واحترام حقوق الانسان ، وان الدستور يقضي وفق المادة (٧) منه بوجوب تشريع قانون يحظر بموجبه كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير او التطهير الطائفي او يحرض او يمهد او يمجد او يروج او يبرر له وخاصة حزب البعث ورموزه وتحت اي مسمى كان ولكي لا تعود الدكتاتورية مرة اخرى ، شُرع هذا القانون ". يُنظر : جريدة الوقائع العراقية ، السنة الثامنة والخمسون ، العدد ٤٤٢٠ ، ١٧ تشرين الاول ٢٠١٦ ، ص ١١-١٦ .

(٦٣) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي،تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري،ج٥،بيت الحكمة،ط٢،بغداد،٢٠٠٥، ص٤٩٥.

(٦٤) جريدة الوقائع العراقية(بغداد)،العدد ١٥,٣١ ايلول ١٩٥٨.

(٦٥) جريدة الوقائع العراقية(بغداد)،العدد ١٠,١٢٨ شباط ١٩٥٩.

(66)F.C.O., 17/ 871,Letter ,N0.66,Top Secret , From British Embassy ,Baghdad to ,Foreign Office ,London , 15 November 1969. ينظر:فؤاد الركابي،الحل الاوحد لاغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم ،الدار العربية للموسوعات ،٢٠١٠.

(٦٧)حنا بطاطو،المصدر السابق،ج٣ ،ص١٧١.

(68) F.R.U.S, 1958 - 1960 Volxll, Paper Prepared by the National Security Council Planning Board,No.42, Washington, August 19, 1958,p 147.

(69) F.R.U.S, 1958–1960, NEAR EAST REGION; IRAQ; IRAN; ARABIAN PENINSULA, VOLUME XII,N.161, Special National Intelligence Estimate, Washington, February 17, 1959,p.383.

(70)F.O., 371/140920,Letter ,N0.66,Top Secret , From British Embassy ,Baghdad to,Foreign Office,London ,30 July 1959.

(71) F.R.U.S, 1958–1960, NEAR EAST REGION; IRAQ; IRAN; ARABIAN PENINSULA, VOLUME XII,N.175, . Paper Prepared in the Department of State, Policy the United States Should Follow To Prevent Communism From Establishing , Washington, April 15, 1959,p.421-422.

(72) F.R.U.S, 1958–1960, NEAR EAST REGION; IRAQ; IRAN; ARABIAN PENINSULA, VOLUME XII,N.175, . Paper Prepared in the Department of State, Washington, April 15, 1959,p.421.

(73) F.R.U.S, FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1958–1960, NEAR EAST REGION; IRAQ; IRAN; ARABIAN PENINSULA, VOLUME XII, . National Intelligence Estimate,N.222, Washington, Washington, November 1, 1960,p.520.

(74) F.R.U.S, FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1958–1960, NEAR EAST REGION; IRAQ; IRAN; ARABIAN PENINSULA, VOLUME XII, Paper Prepared by the Operations Coordinating Board,N.223, Washington, December 14, 1960,p.525.

([75]) F.R.U.S, FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1958–1960, NEAR EAST REGION; IRAQ; IRAN; ARABIAN PENINSULA, VOLUME XII, . National Intelligence Estimate,N.222, Washington, Washington, November 1, 1960,p.520.

([76]) F.R.U.S, FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1958–1960, NEAR EAST REGION; IRAQ; IRAN; ARABIAN PENINSULA, VOLUME XII, Paper Prepared by the Operations Coordinating Board,N.223, Washington, December 14, 1960,p.525.

([٧٧]) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي،المصدر السابق،ج٥، ص٢٧.

([78])F.R.U.S., 1961-1962, Vol.XVII, Mem. from Robert W. Komer of the National Security Council Staff to the President's Special Assistant for National Security, Washington, December 29, 1961, P.379.

([79])F.O., 371/164231(EQ18/ 1015)Tel.N0.173, From the British Foreign Office to the British Embassy in Amman, a conspiracy against Abdul Karim Qasim,6 February 1962.

([80])F.O., 371/164231(EQ 1015/529)Tel. From the British Embassy in Baghdad to Mr. George Heller/Eastern Section/Ministry of Foreign Affairs, 2 July, 1962.

([81])F.O., 371/2028, A report written by British Intelligence (MI4),(Iraqi military figures), 18 July, 1962.

([٨٢]) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق،ج٥، ص٣٠٨.

([83])F.O., 371/164231(EQ 1779), A telegram from the British Embassy in Washington to the British Foreign Office, 11 July, 1962.

([84])F.O., 371/164231(EQ 1015/61/G), Incoming telegram from Washington (Allegations of a conspiracy against Qasim), 25 July, 1962.

([85])F.O., 371/164231(EQ1015/60), A telegram from the British Embassy in Baghdad to the British Foreign Office, 25 July, 1962.

([٨٦]) نقلاً عن :حامد البياتي،الانقلاب الدامي الخفايا الداخلية ومواقف الدول الاقليمية ودور المخابرات الغربية اسرار انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ في الوثائق السرية البريطانية،مؤسسة الرافدين لندن،٢٠٠٠،ص٨٠-ص٨١. .

([٨٧]) طارق مجيد تقي العقيلي،بريطانيا ولعبة السلطة في العراق،مؤسسة ثائر العصامي،٢٠١٣،ص٥٥.

([88])F.O., 371/170428(EQ/0115/ 5G),secret and Personal –guard,Sir R.Allen ,British Embassy ,Baghdad to R.S.Crawford,Foreign Office,(Regarding Plots),London ,31 December 1962.

([٨٩])أكد حزب البعث من خلال نشراته الداخلية على ان الحزب الشيوعي العراقي هو من الد اعداء الامة العربية ومن المهم عزله وتصفيته وحشد جميع القوى ضده وضد حكم عبد الكريم قاسم.نضال البعث عبر بيانات قياداته القومية ١٩٦٣-١٩٦٦،بيروت،دار الطليعة،ط٢، ١٩٧١، ص٥٥-ص٥٦ .

([٩٠])نقلاً:ويليام زيمان، التدخل السري للولايات المتحدة في العراق خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٦٣، ترجمة عبد الجليل البدري،القرطاس للنشر،(د- ت)، ص٧٦

(٩١) خالد علي الصالح(١٩٣٤- ١٩٩٨) : ولد في بغداد ، اكمله دراسته الثانوية، دخل في صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي، اصبح عضوا في قيادة حزب البعث ١٩٥٧-١٩٥٩.ينظر: حنا بطاطو، المصدر السابق،ج٣ ،ص٤٠٦.

(٩٢) خالد علي الصالح، على طريق النوايا الطيبة، تجربتي مع حزب البعث، دار رياض الريس ، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٠١.

(٩٣)ويليام زيمان، المصدر السابق ،ص٧٦-ص٧٧.

(94)Robert Morris, "A Tyrant 40 Years in the Making," New York Times, 2003

(95) F.R.U.S, FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1958–1960, NEAR EAST REGION; IRAQ; IRAN; ARABIAN PENINSULA, VOLUME XII, . National Intelligence Estimate,N.222, Washington, Washington, November 1, 1960,p.520.

(٩٦) في شباط ١٩٦٠ طلب قسم الشرق الأدنى في وكالة المخابرات المركزية تأييد رئيس "لجنة التغيير الصحي"، لغرض تنفيذ "عملية خاصة" هدفها "شل" ضابط عراقي (قاسم) يُعتقد انه "يخدم المصالح السياسية للكتلة السوفييتية في العراق"، وطلب القسم مشورة اللجنة بشأن اعتماد تكنيك "لا يؤدي إلى عوق كلي، بل يمنع الهدف من ممارسة نشاطاته المعتادة مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر،في نيسان أوصت اللجنة بالاجماع قسم العمليات بأن تُنفَّذ عملية العوق، مع ملاحظة مدير العمليات الذي نصح بأنها ستكون عملية "مرغوبة للغاية". كانت العملية التي تمت الموافقة عليها تتضمن أن يُرسل بالبريد منديل محاك عليه الاحرف الأولى من أسم الشخص المستهدف بعد "معالجة المنديل بمادة من نوع ما لمضايقة الشخص الذي يستلمه." ويليام زيمان، المصدر السابق ،ص٣٢ .

(97)F.R.U.S., 1961-1962, Vol.XVII,, Mem. from the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs to the Under Secretary of State, December 18, 1961, P.365

(98)Said K. Aburish, A Brutal Friendship: The West and the Arab Elite, St. Martin's Press, New York, 1998, 139.

(99)F.R.U.S., 1961-1962, Vol.XVII, Mem. Form the Deputy Assistant Secretary of Sate for Near Eastern and South Asian Affairs to the Under Secretary of State for Political Affairs, Washington, May 3, 1962, P.655.

(١٠٠) جريدة الثورة،(بغداد)، العدد ١٠٩٤، ١٠ كانون الثاني ١٩٦٣.

(١٠١)قحطان احمد سليمان الحمداني،السياسة العراقية الخارجية ١٩٥٨-١٩٦٣،مكتبة مدبولي،القاهرة،٢٠٠٨،ص٣٨٩.

(١٠٢) جريدة البلاد(بغداد)، العدد ٦٥٧٨، ١ شباط ١٩٦٣.

(103)F.O., 371/170428(EQ/0115/ 5G),secret and Personal –guard,Sir R.Allen ,British Embassy ,Baghdad to R.S.Crawford,Foreign Office,(Regarding Plots),London ,31 December 1962.

(104)F.O., 371/170428(EQ0116/ 6G),Sir R.Allen ,British Embassy ,Baghdad to R.S.Crawford,Foreign Office,London ,31 December 1962.

(105)F.R.U.S., 1961-1962, Vol.XVII, Mem. from the D.S. Executive Secretary to the President's Special Assistant for National Secretary, Washington, June 20, 1962, P.701.

([106])F.R.U.S., 1961-1963, Vol.XVII, Mem. from the D.S. Executive Secretary to the President's Special Assistant for National Secretary, Washington, fepruary 2, 1963, P.740.

([107])F.O., 371/170429(EQ015/ 36G)Tel.N0.105,,Sir R.Allen ,British Embassy ,Baghdad to R.S.Crawford,Foreign Office,London ,9 february 1963.

([108])F.O., 371/170428(EQ0115/ 5G),Sir R.Allen ,British Embassy ,Baghdad to R.S.Crawford,Foreign Office,London ,31 December 1962.

([١٠٩])وهذا ما اكده الاعلامي القومي امير الحلو في مذكراته ان هناك جهة هي من اوصلت معلومة انقلاب القوميين للإطاحة بعبد الكريم قاسم الى البعثيين ليقوموا هم بانقلابهم يوم ١٤ رمضان ،ثم يتسائل هل نحن مخترقون؟الجواب نعم.أمير الحلو،مذكرات امير الحلو نقطة الحبر الاخيرة،دار ميزوبوتاميا،بغداد،٢٠١٣،ص٥٦.

([110])Antony Nothing ,Political Diaries Iraq 1940 - 1966 ,Oxford University press,New York ,1971؛ Dann Uriel,Iraq Under Qassem 1958-1963,preager, New York,1969 ؛ نقلاً عن:هيثم غالب الناهي ،خيانة النص،دار الاندلس،لندن،٢٠٠٢،ص١٧٢- ص١٧٣.

([111]) F.R.U.S, 1961–1963, VOLUME XVIII, NEAR EAST,N.153, Memorandum From Stephen O. Fuqua of the Bureau of International Security Affairs, Department of Defense, to the Deputy Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs (Sloan), Washington, February 8, 1963,p.344.

([١١٢])مصطفى دندشلي،حزب البعث العربي الاشتراكي،بيروت،١٩٧٩،ص٢٥٢- ص٢٥٣.

([113])CAB 128/37,MacMillan Files, "Conclusions of a Meeting of the Cabinet, 4 April, 1963.

([114]) F.R.U.S, 1961–1963, VOLUME XVIII, NEAR EAST,N.154, Memorandum From Secretary of State Rusk to President Kennedy, Washington, February 8, 1963,p.345.

([115]) F.R.U.S, 1961–1963, VOLUME XVIII, NEAR EAST , Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Brubeck) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy), Washington, February 8, 1963,p.345.

([١١٦]) حسن العلوي،العراق دولة المنظمة السرية،روح الامين،٢٠٠٥،ص٢٦.

([١١٧])اسماعيل العارف، المصدر السابق،ص٤٢٧.

([١١٨]) علي كريم سعيد،عراق ٨ شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم،دار الكنوز الادبية،بيروت،١٩٩٩،ص٢٩١.

([١١٩])حنا بطاطو، المصدر السابق،ج٣، ،ص٣٠٠.

([١٢٠])نقلاً عن:حسين سعدي،المجرمون الخمسة ، ناشرون وموزعون،٢٠٢٣،ص٣٥٠؛عادل حبة ، التعاون بين المخابرات المركزية الأميركية وقيادة حزب البعث في العراق للإطاحة بسلطة ١٤ تموز في ٨ شباط عام ١٩٦٣،مجلة المدى،العدد ٤٨٧٧،شباط ٢٠٢١.

([١٢١])ستار جبار الجابري،انا والزعيم مذكرات العقيد محسن الرفيعي،مجموعة العدالة،بغداد،٢٠١٠،ص٩٤.

([١٢٢]) جريدة الأهرام ، العدد ٢٨٠٨٠ ، ٢٧ أيار ١٩٦٣ .نقلاً عن حنا بطاطو، المصدر السابق،ج٣ ،ص٣٠٠.

([123])Malik Mufti, Sovereign Creations: Pan-Arabism and Political Order in Syria and Iraq (Ithaca, New York, 1996),P. 144.

([١٢٤]) علي كريم سعيد،عراق ٨ شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم،دار الكنوز الادبية،بيروت،١٩٩٩،ص٢٧٠.

(١٢٥) برنامج شهادات خاصة ،اللقاء الأول مع الدكتور مالك دوهان الحسن وزير الارشاد في حكومة عبد الرحمن عارف عام ١٩٦٧ ، تقديم الدكتورحميد عبد الله.

(١٢٦)ويليام زيمان، المصدر السابق ص٣٤- ص٣٥

(١٢٧)المصدر نفسه، ص٣٤- ص٤٠

(١٢٨)المصدر نفسه.

الوثائق:

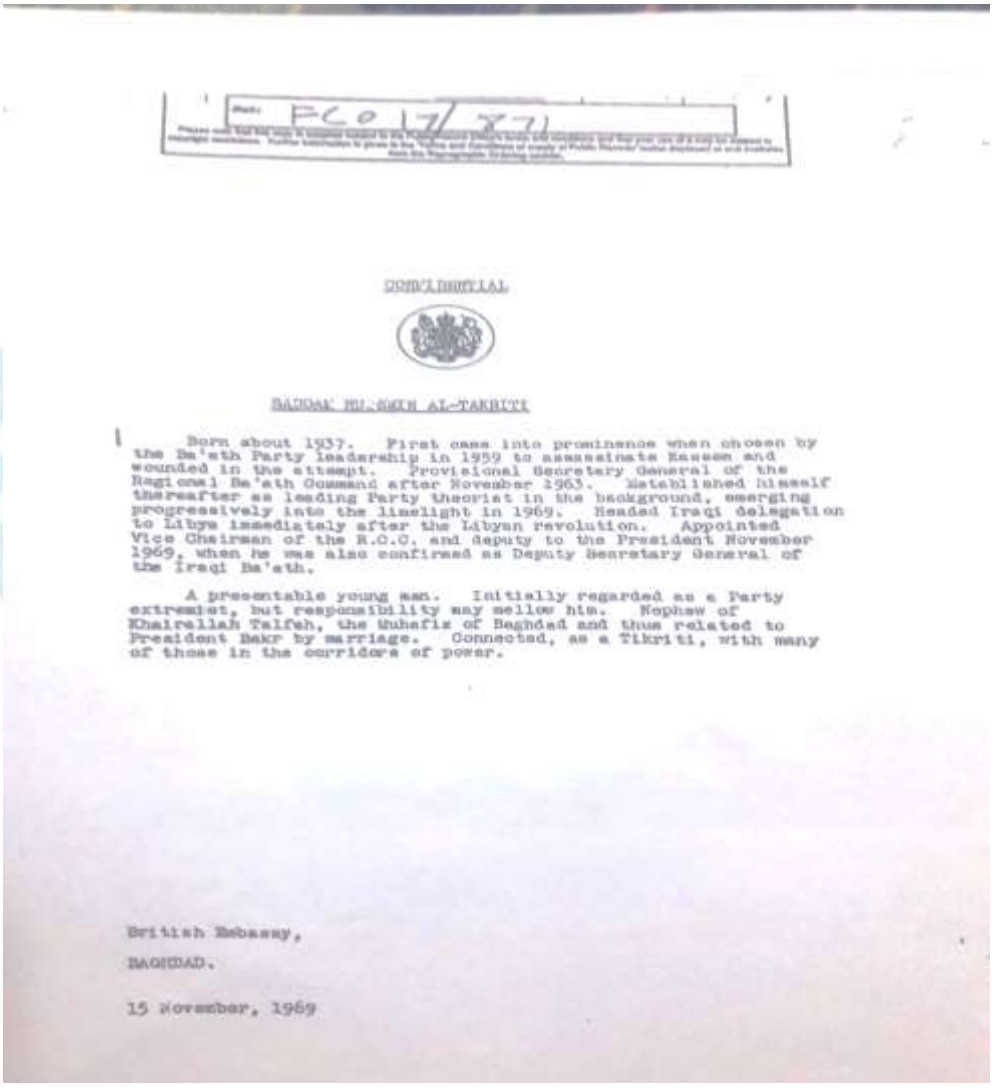

FCO 17/ 871

CONFIDENTIAL

BAGDAD: MU.SAIH AL-TAKRITI

Born about 1937. First came into prominance when chosen by the Ba'ath Party leadership in 1959 to assassinate Kassem and wounded in the attempt. Provisional Secretary General of the Regional Ba'ath Command after November 1963. Established himself thereafter as leading Party theorist in the background, emerging progressively into the limelight in 1969. Headed Iraqi delegation to Libya immediately after the Libyan revolution. Appointed Vice Chairman of the R.C.C. and deputy to the President November 1969, when he was also confirmed as Deputy Secretary General of the Iraqi Ba'ath.

A presentable young man. Initially regarded as a Party extremist, but responsibility may mellow him. Nephew of Khairallah Talfah, the Muhafiz of Baghdad and thus related to President Bakr by marriage. Connected, as a Tikriti, with many of those in the corridors of power.

British Embassy,

BAGHDAD.

15 November, 1969

no longer use the term corpus separatum in public or private statements. Crawford responded that this was an unwarranted inference and that the statement should be interpreted exactly as it was given. (Memorandum of conversation; Department of State, Central Files, POL PAL–US) On February 15, Crawford reported to Bar-Haim that in response to Israel's request he had checked as to whether the Department of State might stop using the term, "Jerusalem, Palestine" in the passports of U.S. Consular Officers assigned to that city. The answer was that the U.S. current practice was consistent with U.S. policy on Jerusalem and that Jerusalem, part of the former state of Palestine, had not since passed under the sovereignty of any other state in a de jure sense. (Ibid.)

153. Memorandum From Stephen O. Fuqua of the Bureau of International Security Affairs, Department of Defense, to the Deputy Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs (Sloan)[Source]

Washington, February 8, 1963.

SUBJECT

Iraqi Coup

Sometime after midnight, local time, elements of the armed forces staged a coup in Iraq.[1] Information presently available has not confirmed that Qasim is actually dead. A National Council was established consisting of six officers, one colonel, two captains and three lieutenants. Some members of this council have been identified as being members of the Bath Party. Most military units have reported in or officers from the military units have sent messages reporting their loyalty to the coup. The leaders have broadcast that their aims are to (a) strengthen national unity; (b) resolve the Arab-Kurdish problem; (c) live up to all international treaties; (d) comply with the UN charter and (e) support unity of Arabic countries. The coup appears to be in the hands of the Bath Party. Rumors have been widespread that that party had been planning a coup for several months. It is believed by members of CIA that the coup was triggered by Qasim's recent arrest of a large number of Bath Party members. The remaining members still at large

154. Memorandum From Secretary of State Rusk to President Kennedy[Source]

Washington, February 9, 1963.

SUBJECT

Request for Contingency Authority to Recognize the New Iraqi Regime

A coup d'etat reportedly led by Colonel Abdul Karim Mustafa was mounted in Baghdad in the early morning of February 8, 1963. Former Prime Minister Qasim is reported dead. Affirmations of support for the new regime have come from military and civil leaders in all parts of Iraq. Barring the unforeseen, the new regime seems likely promptly to establish itself in full authority in the country.

The leaders of the Iraqi Revolutionary Command and the members of the Cabinet have a nationalist orientation with a strong Pan-Arab bent. They appear to be anti-Communist. We have neither evidence nor reason to believe that the United Arab Republic will wield any undue influence in Baghdad. In our opinion the new regime is likely to be an improvement over that of former Prime Minister Qasim, which had few friends either internally or externally.

Our Chargé d'Affaires at Baghdad is under instructions to convey informally to the leader or leaders of the Revolutionary Command friendly overtures from the United States Government after he has first satisfied himself the Command is in firm control of the country.[1] He will explain United States criteria for recognition of a new Government and will indicate that the United States would welcome public affirmation that the new Iraqi regime intends to carry out Iraq's international obligations. He will also ask for assurance that the new regime will safeguard American citizens and interests in Iraq.[2]

222. National Intelligence Estimate[Source]

Washington, November 1, 1960.

NIE 36.2–60

THE OUTLOOK FOR IRAQ

The Problem

To estimate the outlook for Iraq over the next year or so.

Conclusions

1. On balance, we believe that the Qassim regime's lack of political dynamism, Qassim's intermittent reliance on the Communists, and his failure to make a convincing show of social and economic progress will sooner or later lead to his removal, most likely by nationalist-minded army officers. A coup attempt could occur at any time. However, given the ineffectiveness of the opposition so far, we consider that the chances are about even that Qassim will succeed in retaining power over about the next year. The ability of the Iraqi Communist Party to seize power has diminished over the past year and will probably remain low for the next year. (Paras. 10, 13, 25)

2. Iraqi economic conditions have deteriorated seriously in the past two years, and the one promising development program has virtually come to a halt. We do not believe, however, that economic stresses will of themselves precipitate political upheaval. Oil revenues will probably be sufficient to operate the government, pay for needed grain imports, and provide for some development projects. (Paras. 14–17)

3. Iraq continues to rely heavily on the Bloc for military and economic assistance. The Soviets will probably strive to maneuver Qassim into increasing dependence on them—without

161. Special National Intelligence Estimate[Source]

Washington, February 17, 1959.

SNIE 36.2–59

THE COMMUNIST THREAT TO IRAQ

The Problem

To estimate prospective developments in Iraq over the next few months and their implications for Western interests in the Middle East.

Conclusions

1. Iraq is the scene of a determined and so far effective Communist drive toward power. Prime Minister Kassim may be a Communist, though we think it more likely that he is an Iraqi nationalist who believes he needs Communist support to protect himself against the designs of the UAR and the Western Powers. Whatever his desires, we doubt his ability to stem the movement toward a Communist takeover of his regime, and we believe that his area for maneuver is shrinking rapidly. (Paras. 6–11)

2. Many politically conscious Iraqis are beginning to see that Kassim's policy of co-operation with the Communists involves threats to Iraqi independence and to their own interests. Only the army has the capability for effective action against the Kassim regime. However, potential opposition—both civilian and military—to the present trend is unorganized, leaderless, and unlikely to take action unless given stimulus by Nasser, who wields considerable influence as the symbol of Arab nationalism. (Paras. 11–13, 16)

3. We believe that Nasser will seek by all means at his disposal to bring about a counterrevolutionary move in Iraq, even if it involves serious risk of damaging his relations with the Soviets,